



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023

(الجزء الاول)

استخدام النمذجة البنائية لدراسة أثر الدور الوسيط لقبولية التقارير
المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة
دراسة تطبيقية

اسم الباحثة / د. عبير احمد عبد الحافظ محمود

مدرس محاسبة بكلية التجارة بنات

جامعة الازهر - اسيوط

Besohafez72@gmail.com

Mobile. No :01022655005

WhatsApp .No:01007414409

الملخص:

هدفت الدراسة في هذا البحث إلي إختبار اثر حوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة من خلال الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة باستخدام النمذجة البنائية، وتم اجراء الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) وعددها ٥٧ شركة حيث تم استبعاد الشركات التي لا تتوفر لديها بيانات لقياس متغيرات الدراسة ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لطبيعة وأهداف وفروض الدراسة ، و استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحليل العلاقة بين المتغيرات ، وايضا تم استخدام نمذجة المعادلات البنائية (Structural Equation Modelling) من خلال استخدام برنامج أموس (AMOS Version 26) وتوصلت الدراسة لاثبات صحة الفروض البحثية التالية :

- يوجد اثر معنوي مباشر موجب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لقابلية التقارير المالية للقراءة على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية.
- الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات - قابلية التقارير المالية للقراءة - تكاليف الوكالة

Abstract:

The study in this research aimed to test the impact of corporate governance on agency costs through the mediating role of the readability of financial reports using structural modeling. The applied study was conducted on a sample of companies registered on the Egyptian Stock Exchange in the period (2019-2021), which numbered 57 companies, where Companies that did not have data to measure the variables of the study were excluded. Descriptive statistical methods appropriate to the nature, objectives and hypotheses of the study were used, and the Pearson correlation coefficient was used to analyze the relationship between the variables. Structural Equation Modeling was also used through the use of the Amos program (AMOS Version 26) The study proved the validity of the following research hypotheses:

- There is a direct, positive, statistically significant effect of corporate governance on the readability of financial reports in companies registered on the Egyptian Stock Exchange
- There is a direct, negative, statistically significant effect of the readability of financial reports on agency costs in companies registered on the Egyptian Stock Exchange
- There is a negative, statistically significant direct effect of corporate governance on agency costs in companies registered on the Egyptian Stock Exchange
- There is a statistically significant negative indirect effect of corporate governance on agency costs through the readability of financial reports in companies registered on the Egyptian Stock Exchange

Keywords: corporate governance - readability of financial reports - agency costs

1-المقدمة:

لقد شهد العالم في العقود الماضية حدوث أزمة مالية كبيرة كان لها أثراً واضحاً على أداء الاسواق المالية سواء المتقدمة أو النامية ، مما ترتب على ذلك حدوث خسائر فادحة لشركات عالميه كبيرة كشركة اينرون (بن سلمان واخرون، ٢٠٢١)

ونظراً لتلك الانهيارات توجهت انظار الباحثين للاهتمام بالتقارير المالية والايضاحات المتممة الخاصه بتلك الشركات، حيث قامت بعض الشركات بالتلاعب في تقاريرها المالية لاختفاء خسائرها الفادحة الناتجة عن تلك الازمة ومحاولة منها لطمس الحقائق وإخفاء الاوضاع المالية السيئة من خلال تلك التقارير، ومع تزايد الازمة وتداعيتها أصبح من اللازم إيجاد آليه يتم من خلالها إحكام الرقابه على إدارة الشركات وتوزيع السلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات بين الادارة واصحاب المصالح في اطار ما يعرف بحوكمة الشركات.

ولقد اشارت احدي الدراسات الي أن حوكمة الشركات تعد من أهم المحددات التي تساعد علي التقليل من حالة عدم التأكد والمخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية، مما يعمل علي خلق قيمة مضافة لأصحاب المصالح ، حيث ان الحوكمة تعمل علي زيادة كفاءة وفاعلية الشركات وذلك من خلال إضفاء الثقة والشفافية علي القوائم والتقارير المالية بما يساعد علي الحد من مشاكل الوكالة بين الاصيل والوكيل (حامد، ٢٠٢٣)

٢-مشكلة البحث:

نظراً لان حوكمة الشركات هي النظام الذي تراقب من خلاله الشركات ، فانه من المؤكد ان ترتبط بتكاليف الوكالة ، ولقد قامت العديد من الدراسات باختبار اثر حوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة ولوحظ وجود تباين في النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات ، لذا جاءت تلك الدراسة لاختبار اثر حوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة من خلال الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة باستخدام النمذجة البنائية.

وتساعد الآليات الفعالة لحوكمة الشركات في السيطرة على الخلاف بين الإدارة والمساهمين حيث انه يمكن أن تقلل من تكاليف الوكالة فالمستثمرون يميلون للاستثمار في الشركات التي تتمتع بإدارة جيدة ، و تساعد تلك الآليات ايضا في وجود نظام جيد للإدارة من حيث سلامة السياسات والقوانين والأعراف التي تساعد الشركات في تطبيق نظم الرقابة والتحكم

في عملياتها، فهو يركز على حقوق المساهمين ويقلل من تضارب مصالحهم مع الإدارة ، ومن خلال آليات المساءلة والشفافية و الإشراف والرقابة، الخاصة بالحوكمة يحدث زيادة التواصل والثقة بين المساهمين والمديرين وهذا يعني أن فهم تلك الآليات يمكن أن يساعد في تقليل مشكلة الوكالة وتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين . (Anh et al,2020) ومن جهة اخري لقد أعرب بعض الأكاديميون والمستثمرون عن ازدياد مخاوفهم تجاه تعقد التقارير المالية وصعوبة قابليتها للقراءة و حاولت دراسات عدة الربط بين تعقيد التقارير وبين قضايا هامة وعديدة مثل (تكلفة الديون - ممارسات إدارة الأرباح - تكلفة التمويل بالملكية - أتعاب المراجعة - جودة المراجعة - تكاليف الوكالة) وتوصلت لنتائج مختلفة نظراً لاختلاف مجال التطبيق وعينة التطبيق بين الشركات و البيئة المطبقة فيها تلك الدراسات (محمد، عبد الرحيم، ٢٠٢٢؛ Dalwae, et al., 2021 ، Blanco, et al., 2021 ، Tong et al., ؛ Davls, 2020 نقلاً عن ٢٠٢٣ طارق، (Ajiba, et al., 2021 ؛ Hentati & Jiliani, 2013 ؛ Gotole, 2015 ؛ 2022

ونظراً للفصل بين الملكية والإدارة، تعتبر التقارير المالية بمثابة جسر اتصال بين المديرين وأصحاب المصلحة الخارجيين ، ومع ذلك فإن انخفاض قابلية تلك التقارير للقراءة وزيادة درجة تعقيدها في الآونة الأخيرة كان له تأثير سلبي على التواصل بين الإدارة والمساهمين مما ترتب عليه زيادة مشاكل الوكالة (Shayan et al., 2020) ، ولذلك ومن خلال ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل يوجد أثر معنوي لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة؟
- هل يوجد أثر معنوي لقابلية التقارير المالية للقراءة علي تكلفة الوكالة؟
- هل يوجد اثر معنوي لحوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة؟
- هل يوجد اثر معنوي لتوسيط قابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة؟

٣-هدف البحث:

يسعي هذا البحث الي تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف علي مدي وجود أثر معنوي لحوكمة للشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة.
- التعرف علي مدي وجود أثر معنوي لقابلية التقارير المالية للقراءة علي تكلفة الوكالة.
- التعرف علي مدي وجود اثر معنوي لحوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة.
- التعرف علي مدي وجود اثر معنوي لتوسيط قابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة .

٤-منهج البحث:

لقد اعتمدت الباحثة على المنهج الإستقرائي لتحقيق هدف البحث، وذلك من خلال عرض الأدب المحاسبي ذا الصلة بالمتغيرات الخاصة بالدراسة واشتقاق الفروض و المنهج التطبيقي بهدف اختبار فروض الدراسة وإثبات صحتها والتوصل للنتائج.

٥-فروض البحث:

من أجل تحقيق هدف الدراسة، تم صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- (H1) " يوجد اثر معنوي مباشر موجب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".
- (H2) " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لقابلية التقارير المالية للقراءة على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".
- (H3) " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".
- (H4) " يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية"

٦- أهمية البحث ودوافعه:

يستمد البحث أهميته الأكاديمية لكونه تناول قضية جديرة بالاهتمام، وهي دراسة أثر الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات و تكاليف الوكالة باستخدام أسلوب النمذجة البنائية وذلك بالتطبيق علي الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ويستمد أهميته العملية من خلال تقديم نتائج وتوصيات عملية للشركات من واقع تجارب البيئة المصرية تساعد علي الاهتمام بوضع قوانين خاصة بحوكمة الشركات، لمحاولة بحث تعقيد التقارير السنوية والتي تؤدي لزيادة التكاليف المتعلقة بالوكالة، وندرة الأبحاث علي حد علم الباحثة التي اختبرت اثر قابلية التقارير المالية للقراءة كمتغير وسيط في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة .

٧- حدود البحث:**أ- الحدود المكانية:**

- يقتصر البحث علي دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة للشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية.

- القوائم المالية والايضاحات المتممة للشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية وعددها ٥٧ شركة .

- تم استبعاد الشركات التي لا تتوفر في قوائمها المالية البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة.

ب- الحدود الزمانية:

- تم تطبيق الدراسة علي القوائم المالية المنشورة لشركات العينة في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١).

٨- خطة البحث:

- المقدمة وخطة البحث.
- الإطار النظري.
- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.
- الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.
- المراجع.

أولاً - الإطار النظري:

- ماهية حوكمة الشركات وأهم مبادئها و دورها في تخفيض تكاليف الوكالة:

لم يتفق الباحثون والاقتصاديون علي وضع مفهوم واحد ومحدد للحوكمة، ولكن هناك مفاهيم عديدة وضعت من قبل الجهات المختلفة المهتمة بالحوكمة، وتركزت تلك المفاهيم في نطاقين أحدهما ضيق والآخر واسع، ويتمثل النطاق الضيق في نظرية الوكالة والنطاق الواسع وهو المهتم بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة سواء مديرين أو عملاء أو دائنين، حيث يضمن تحقيق مصالحهم الخاصة . (موسادي، ٢٠٢٠).

وعرفت هيئة سوق المال عام ٢٠١٧ علي أنها القواعد التي يتم اتباعها لإدارة الشركات وتوجيهها وتشتمل تلك القواعد علي آليات تنظم العلاقات بين كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بعملية اتخاذ القرار واضفاء الشفافية والمصادقية ، من أجل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وفي بيئة الأعمال (المباني المبارك، ٢٠٢٢ & Etuk & Dorothy, 2023) .

وترى الباحثة أن ذلك المفهوم يتماشى مع النطاق الواسع للحوكمة حيث أنه تضمن الأطراف المختلفة سواء أصحاب مصالح أو مساهمين ، كما ذكرت منظمة التعاون أن حوكمة الشركات هي التي تساعد الشركة علي بناء بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتعزيز الاستثمار طويل الأجل، وأيضاً الاستقرار المالي ونزاهة الأعمال مما يؤدي لدعم النمو الاقتصادي القوي (OECD, 2023).

كما عرفها (الصلاحين، ٢٠٢١) بأنها مجموعة الطرق والسياسات التي تدار بها الشركات من خلال مجلس إدارتها، وهو الذي يحدد طريقة وضع الأهداف وحماية أصحاب المصالح من حملة الأسهم، مع مراعاة الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين.

ويعد هذا المفهوم واسع النطاق لتضمنه أصحاب المصالح من حملة الأسهم ، كما عرفها كلاً من (الحنجلب، الحماسي، ٢٠٢٣) علي أنها مجموعة من القواعد المؤسسية التي تحقق المساواة بين أصحاب المصالح. وذكر (Eno et al., 2023) أنه من الصعب تحديد

مصطلح محدد لحوكمة الشركات يلاقي قبولاً عالمياً حيث تختلف التعريفات من بلد لآخر من حيث الثقافة والقوانين والأحداث والتطورات التاريخية.

وتري الباحثة أن أغلب التعريفات تميل لكون الحوكمة مسئولية الإدارة تجاه أصحاب المصالح وتستنتج تعريفا لها بأنها مجموعة من السياسات والمبادئ والضوابط التي تنظم العلاقة بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح والمستثمرين والمساهمين والإدارة، وتستند علي عدة مبادئ وهي العدالة والشفافية والمصادقية وأيضاً توزيع المهام والمسئوليات علي المستويات الإدارية المختلفة للمنظمة ، **وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات** كما ذكرتها منظمة التعاون (DECD, 2023) في ستة مبادئ وهي أولاً ضمان أساس فعال لحوكمة الشركات يعزز الأسواق ويضفي عليها طابع الشفافية والعدالة وتخصيص الموارد بشكل فعال ومتسق مع سيادة القانون، وثانياً ضمان معاملة عادلة للمساهمين تسهل لهم ممارسة حقوقهم بتكلفة معقولة دون تأخير، وثالثاً توفير حوافز للمستثمرين والمؤسسين تضمن مبالغ جيدة للاستثمار وخلق شركات ناجحة ذات كيان قوي، ورابعاً الإفصاح والشفافية حيث لا بد أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إيضاحات دقيقة في الوقت المناسب بشأن كافة الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والاستدامة والملكية، والخامس هو مبدأ المسائلة لمجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين، حيث لا بد أن يتضمن إطار الحوكمة مراقبة فعالة للإدارة، وسادساً مبدأ الاستدامة والمرونة حيث ينبغي أن يوفر إطار حوكمة الشركات بالتضافر مع إدارة المخاطر المعنية المرونة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركات مما يحقق الاستدامة.

ويري بعض الباحثين والاقتصاديين أن أساس حوكمة الشركات هو (نظرية الوكالة) حيث ذكر كلاً من (موساوي، ٢٠٢٠؛ Spenser, 2005؛ Mahd et al., 2021) أن من يقوم بالإشراف علي إدارة الشركة هم مجموعة من المديرين المعيّنين من قبل حملة الأسهم، ويقوم هؤلاء المديرين بوضع خطة إستراتيجية للشركة يتم من خلالها تحقيق الأهداف المراد تحقيقها بما يلي احتياجات السوق أيضاً، وذلك بقيام هؤلاء المديرين بتعيين موظفين وإداريين للقيام بتنفيذ تلك الإستراتيجية، حيث **تعتبر نظرية الوكالة** عقد يتم بموجبه إلزام شخص أو عدة أشخاص (الموكل) شخصاً آخر (الوكيل) من أجل قيامه بالأعمال بنفسه مما يترتب عليه تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة إتخاذ القرار للوكيل.

- دور حوكمة الشركات في تخفيض تكاليف الوكالة:

تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة لأن كلا من طرفي الوكالة وهما الموكل والوكيل لهما أهداف ومصالح شخصية مختلفة ، حيث أورد كل من (Hartori, et al., 2015) ؛ Pandifloips, 2017 ؛ Hussain et al., 2015 & زريقات وآخرون، سوارية، ٢٠٢١) أن تلك المصالح تتضارب وينتج عنها حدوث صراعات، مما ينتج عن ذلك ما يسمى بمشاكل الوكالة ويتمثل النوع الأول من تلك المشاكل هي التي تحدث بين المساهمين (الأصيل) والمديرين (الوكيل) نتيجة لعدم تماثل المعلومات، وعدم كفاءة الإدارة في تجنب حدوث المخاطر مما ينتج عن ذلك التضارب في المصالح، أما النوع الثاني من المشاكل هي التي تنشأ بين المساهمين والدائنين نتيجة أيضاً لتضارب المصالح بينهم بسبب قيام المساهمين بتنفيذ مشاريع ضد إرادة الدائنين وقيامهم باتخاذ قرارات تمويلية أيضاً علي غير رغبة الدائنين والنوع الثالث من المشاكل ينتج من تضارب المصالح بين الأغلبية والأقلية من المساهمين، حيث أن الغالبية من المساهمين هم الذين يملكون غالبية أسهم الشركة لديهم قوة تصويت أعلى تساعدهم علي اتخاذ القرارات التي قد تكون لصالحهم من الدرجة الأولى مما يترتب علي ذلك تعطيل مصالح الأقلية من المساهمين.

ولقد ترتب علي مشاكل الوكالة السابقة ما يسمى بتكاليف الوكالة حيث ذكر أحد الكتاب (Li,2020) أن تكاليف الوكالة هي مجموعة من النفقات تتمثل في التكلفة التي يتحملها العميل للعمل الجاد من أجل العميل أيضاً، من أجل الإشراف علي الوكيل، أي يسمي تكلفة ضمان الوكيل لكي لا يضر بمصالح الموكل، والتكاليف أيضاً التي يتحملها الوكيل إذا أضر بمصالح الموكل، وقد تكون تكاليف خسارة الموكل نتيجة لتضارب المصالح بينه وبين الوكيل أما صريحة نتيجة لاستهلاكات داخل العمل، أو خفية نتيجة للبطء في القيام بالعمل.

ولقد ذكر (Anh et al., 2020) في هذا الشأن ان الوسيلة المثلي لتقليل تكاليف الوكالة والسيطرة علي مشكلة تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والدائنين هي وجود نظام للإدارة والإشراف في الشركة اي تطبيق اليات حوكمة الشركات ، حيث تستطيع آليات الحوكمة الجيدة والفعالة تقليل تكاليف الوكالة ، فالمستثمرون يميلون للشركات التي تتمتع

بإدارة جيدة وقوية تتسم بتنظيم جيد للسياسات والأعراف والقوانين التي تحكم الأطراف المختلفة سواء مساهمين أو دائنين أو مديرين.

وتري الباحثة أن حوكمة الشركات وجدت لكي تعالج المشاكل التي تنشأ عن التصرفات السلبية للوكلاء والتي ينتج عنها ارتفاع تكلفة الوكالة مما دفعها لاختيارها كآلية لتقليل تكاليف الوكالة وذلك من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة كمتغير وسيط بين الحوكمة وتكاليف الوكالة.

وفي هذا الشأن ذكرت دراسة (Ezat, 2019) أن وجود هيكل فعال لحوكمة الشركات كآلية للمراقبة سوف يساعد علي التخفيف من التلاعب في أسلوب كتابة التقارير السنوية ، مما يقلل من المشاكل الناتجة عن الغموض والتعقيد التي يشوبها التقارير المالية السنوية، وبالتالي يقلل من تكاليف الوكالة.

وتتمثل آليات حوكمة الشركات كما ذكرتها دراسة (عوادي وآخرون، ٢٠٢٠) في آليات داخلية وتتضمن مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجع الداخلي وآليات خارجية وهي المنافسة في سوق الخدمات وسوق العمل، والمراقبة الخارجية، والقوانين والتشريعات، والمحليلين الماليين، والمنظمات الدولية ، والهدف من تلك الآليات هو الحد من الممارسات السلبية التي تحدث من قبل الأطراف ذوي العلاقة سواء داخليين أو خارجيين (Etuk & Dorethy, 2023).

- الإطار الفكري لقابلية التقارير المالية للقراءة:

تُعد التقارير المالية للشركات من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم، ولذلك أكدت بعض الدراسات المحاسبية علي أهمية قابلية التقارير المالية للقراءة (Alhern et al., 2019) وتجنب إعداد تقارير معقدة وطويلة تتصف بالغموض وذلك حتي يسهل علي المستخدمين فهمها، علاوة علي ذلك فقد وضعت بعض من الهيئات المهنية والتنظيمية في جميع أنحاء العالم مثل لجنة البورصة (SEC) وهيئة الأسواق المالية (AMF) مبادئ توجيهية لتحسين الإفصاحات المالية في التقارير لتكون أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للقراءة ولكن بدون إفراط في الإفصاح لكي لا يؤدي ذلك لتحميل زائد

للمعلومات، مما له تأثير سلبي علي فائدة البيانات المالية. وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد لقابلية التقارير المالية للقراءة إلا أن بعض الدراسات حاولت توضيح ذلك المفهوم وتحديده.

فذكرت دراسة (Gatot et al., 2021) أن القابلية للقراءة هي سهولة الفهم، أو الفهم لمحتوي تقرير معين بسبب أسلوب كتابته وبسبب تناسق وترتيب أجزائه، بينما قام آخرون بتوسيع تعريفهم للقابلية للقراءة من خلال التأثير علي المستخدمين المختصين الداخليين أو الخارجييين، وأن تكون المعلومات التي تحتويها تلك التقارير سهلة في الفهم والقراءة وسهلة التوقع، حيث تعمل علي تقليل الوقت الذي يقضونه في فهم وتفسير هذه المعلومات، وسهولة توقعاتهم، لذلك من الأهمية أن يتلقي المستخدمون معلومات قابلة للقراءة وذلك من خلال تقليل المصطلحات المعقدة واستخدام نصوص سهلة الفهم لجزء كبير من الجمهور (البحيري، ٢٠٢٢)، ويمكن للباحثة أن تستنتج ما يلي من خلال التعريفات السابقة لمفهوم القابلية للقراءة وهي:

هناك أطراف متعددة تهتم بدرجة قابلية التقارير المالية للقراءة (هم المستثمرين ومعدّي التقارير المالية والمحليلين وأصحاب المصالح) ، وقد يكون التقرير المالي مكتوب بأسلوب يتجاوز مستوي فهم القارئ ويحد من قدرته علي فهم المعلومات المهمة فيتصف بالتعقيد، وأن هناك عوامل يمكن أن يتحكم فيها معدّي التقارير المالية لجعلها أكثر سهولة وقابلية للقراءة وأقل تعقيداً قبل كتابتها بأسلوب سهل يتماشى مع القارئ العادي وأن تكون مختصرة وتركز علي معلومات تفيد القارئ وبالتالي ممكن للباحثة أن تضع تعريف لقابلية التقارير المالية للقراءة علي أنها ملائمة التقارير المالية في الوفاء بالمتطلبات المرجوة منها، وتوصيل المعلومات المطلوبة لكافة الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب وبالذقة المناسبة بدون إفراط أو تعقد غير مطلوب.

ولقد قدم العديد من الكتاب نظريات عديدة لشرح ما إذا كانت التقارير أكثر أم أقل قابلية للقراءة، حيث ذكر (Aldosori & Melegy, 2023) بأن نظرية الوكالة تفترض أن زيادة مشاكل الوكالة تؤدي بالمديرين لزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، بحيث تكون المعلومات سهلة الفهم وأكثر قابلية للقراءة، بينما تعتبر نظرية الإشارة أن سهولة القراءة هي إشارة تصدرها الشركات ذات الأداء الجيد والتي تحقق أرباحاً عالية علي شبكة الانترنت

ومن ناحية أخرى تميل الشركات ذات الأداء الضعيف لإخفاء المعلومات السيئة وجعل تقاريرها أكثر صعوبة في القراءة، أما نظرية الشرعية فتشير إلي أن سهولة قراءة التقارير السنوية تضيء شرعية علي أنشطة الشركة، وتمكنها من اكتساب ثقة المجتمع في الشركة وجعلها مسؤولة أمام المجتمع الذي تعمل به، وربطت دراسة (Chen et al., 2023) القابلية للقراءة بقدرة أصحاب المصالح عند استخدام تلك التقارير باتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة، حيث شبهت تلك التقارير بقطعة معينة من المواد المطبوعة والتي تؤثر في نجاح الشركة، ويمتلكها مجموعة من القراء، كما ربطت دراسة (Visngya & Lakshmi, 2023) قابلية التقارير المالية للقراءة بتحقيق عوائد علي الأسهم أعلي من الشركات التي تميل تقاريرها المالية للتعقد والغموض، وأنه كلما زادت قابلية التقارير المالية للقراءة كانت أكثر وضوحاً وشفافية وكفاءة وأن سهولة القراءة تعطي تغطية عالية للمحللين الماليين وتخفف من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتم الاعتماد علي مقاييس عديدة لقياس القابلية لقراءة حيث يوجد مدخلين أكثر شيوعاً هما المدخل الكمي والمدخل الوصفي حيث ذكرت العديد من الدراسات (الجندي، ٢٠٢١ نقلاً عن Cho, et al., 2019؛ السواح، ٢٠١٩؛ Ngugem & Abernathy et al., 2019؛ Kimra, 2018؛ Raistan, Harymawan, 2020؛ Noh, 2021؛ علي، ٢٠٢٢).

إن المدخل الأول وهو المدخل الكمي ويعبر عن أسلوب القياس الكمي لقابلية التقارير المالية للقراءة، ويتم الاعتماد في ذلك الأسلوب علي النماذج الرياضية مثل نموذج Bog Index ونموذج Flesch Grade ونموذج Lix Measure، ونموذج Smog Index، وتتشابه تلك النماذج مع بعضها ولا يوجد نموذج مفضل عن الآخر نظراً لإتباعها أسلوب واحد في قياس القابلية للقراءة وهو الجانب النصي وشكل التقرير ومدى صعوبة قراءته وأسلوب القراءة وعدد الجمل المعقدة، وعلقت تلك الدراسات بعدم منفعة تلك النماذج وملائمتها للبيئة المصرية، حيث تعتبر الكلمات الأكثر شيوعاً وتكراراً في التقارير المالية بأنها مصطلحات معقدة وغامضة، لذا تعد تلك النماذج أقل نفعاً في مجال الإفصاح المحاسبي.

والمدخل الثاني هو المدخل الوصفي، فهو يعتمد علي طول وحجم التقارير المالية، حيث يصنف التقارير إلي تقارير كبيرة الحجم وتقارير صغيرة الحجم وهو يعتمد علي عدد الصفحات للتقرير ككل وعلي الأيضاحات المتممة وعلي حجم التقرير بالميجابايت وعدد

الكلمات التي يتضمنها التقرير وعدد المصطلحات الأكثر شيوعاً، ولقد ذكر كلا من (علي، ٢٠٢٢؛ حسين، ٢٠٢١ & Abarmthy et al., 2019) أن المنهج الوصفي يتميز عن المنهج الكمي في كونه لا يتضمن تعقيداً لغوياً وأنه سهل تطبيقه في مجال المحاسبة، وانخفاض نسبة الخطأ والتقديرات الشخصية في حالة تطبيقه.

ومما سبق تري الباحثة أن نماذج القياس الوصفي للقابلية للقراءة تتميز عن نماذج القياس الكمي في عدة نقاط وهي كونها مناسبة للبيئة المصرية، ومناسبة لمحتوي وطريقة عرض التقارير المالية حيث تتميز بالبساطة والسهولة، وخلوها من الغموض والبعد عن التقدير الشخصي حيث أنه من السهل حساب عدد الصفحات أو حجم التقرير ونفس الشيء بالنسبة للايضاحات المتممة وهو ما يقلل من وقت وجهد مستخدم التقارير وبالتالي يقلل التكلفة، ولقد تعددت المسارات البحثية التي تناولت العوامل التي تزيد أو تقلل من درجة القابلية للقراءة ، فقد ذكر (محمد، عبد الرحيم، ٢٠٢٢) أن هناك من ربط القابلية للقراءة بمشاركة الإنانث في مجلس إدارة الشركة (نقلاً عن Ginaste, et al., 2018) ومنهم من ربطها بإزدياد عمر المدير التنفيذي (نقلاً عن Xu et al., 2018) ومنهم من ربط القابلية للقراءة بتفعيل آليات حوكمة الشركات (نقلاً عن Dalwai, et al., 2021) ومنهم من ربطها بحجم المسئوليات الاجتماعية المشاركة فيها الشركة (نقلاً عن Bacha & Ajina, 2019).

ثانياً- الدراسات المحاسبية السابقة واشتقاق الفروض:

- الدراسات المحاسبية السابقة التي تناولت أثر حوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة:

- اهتمت العديد من الدراسات البحثية بدراسة أثر حوكمة الشركات والآليات المنظمة لها علي قابلية التقارير المالية للقراءة، حيث هدفت دراسة (Etuk & Dorothy, 2023) لاختبار مدي تأثير آليات حوكمة الشركات علي قابلية التقارير السنوية للقراءة، وتم إجراء الدراسة علي مجموعة من شركات النفط في نيجيريا في الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١) واستخدمت الدراسة آليات حوكمة الشركات وهي حجم مجلس الإدارة، وجودة التدقيق، وهيكمل الملكية وأختبرت أثر تلك الآليات علي قابلية التقارير المالية للقراءة، واستخدمت

انحدار المربعات الصغرى وتوصلت لعدة نتائج أهمها فاعلية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في قابلية التقارير المالية للقراءة، وأن جودة المراجعة ليس لها تأثير كبير علي مدى قابلية التقارير المالية للقراءة وأن هيكل الملكية لم يكن له تأثير يذكر علي قابلية قراءة التقارير المالية السنوية لتلك الشركات، وهدفت أيضاً دراسة (Dewan & Muhammad, 2023) إلي معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة علي تحسين قابلية التقارير المالية للقراءة وذلك باستخدام عينة مكونة من ١١,٩٣٨ ملاحظة علي مجموعة من الشركات العامة في الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦) وتوصلت تلك الدراسة إلي أن استقلالية مجلس الإدارة يقلل من سهولة قراءة التقارير المالية، كما هدفت دراسة (Alvaro et al., 2021) للتعرف علي مدى توافق قابلية التقارير المالية للقراءة مع التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة، وقد تم تطبيق تلك الدراسة علي الشركات المدرجة في سوق مدريد خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) وتوصلت إلي أن التقارير المالية التي تحتوي علي كم أكبر من النصوص هي الأقل قابلية للقراءة وأن استخدام العناصر المرئية في التقارير يساعد علي تحسين إمكانية قراءتها، علاوة علي ذلك أن الشركات التي تتبع حوكمة رشيدة توصل المعلومات المعقدة بشكل سهل وبسيط وأكثر سرعة ودقة مما يسهل من قراءته.

- كما هدفت دراسة (Li et al., 2022) لبيان مدى تأثير سلطة الرئيس التنفيذي علي صعوبة قراءة التقارير السنوية للشركات، وتوصلت إلي أن سلطة الرئيس التنفيذي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصعوبة التقارير المالية، وأن الشركات التي لديها رؤساء تنفيذيين أقوياء تتصف تقاريرها بالصعوبة في القراءة، وأن العلاقة بين سلطة الرئيس التنفيذي والصعوبة في قراءة تقارير الشركات يتم التحكم فيها من خلال حوكمة الشركات.

- وهدفت دراسة (حامد، ٢٠٢٣) لتحليل واختبار أثر قابلية الإيضاحات النصية للقراءة علي جذب الاستثمار الأجنبي للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وتأثير آليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء غير التنفيذيين وحجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة كمتغيرات معدلة علي تلك العلاقة واعتمدت الدراسة علي منهج تحليل المحتوي من خلال فحص البيانات التاريخية الفعلية للقوائم المالية السنوية وتم استخدام عينة مكونة من ٥٠ شركة مسجلة في سوق الأوراق

- المالية المصري، خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفية وتوصلت لعدة نتائج كان من أهمها ان آليات حوكمة الشركات تؤثر علي العلاقة بين قابلية الإيضاحات النصية للقراءة وحجم الاستثمار الأجنبي.
- ومن خلال العرض السابق تري الباحثة مدي الدور الذي تقوم به حوكمة الشركات متمثلة في آلية مجلس الإدارة، هيكل الملكية، جودة المراجعة، الرئيس التنفيذي في زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة.
- حيث توصلت الدراسات السابقة أنه يوجد تأثير معنوي لحوكمة الشركات باستثناء بعض من آلياتها كهيكل الملكية والمراجعة الداخلية علي زيادة قابلية التقارير المالية للقراءة ، وقدمت تلك الدراسات أدلة علي ذلك في كون الحوكمة لها تأثير إيجابي، حيث توصلت إحداها إلي أن الشركات التي تتبع حوكمة رشيدة تستطيع أن توصل المعلومات التي تتصف بالغموض والتعقيد بشكل سهل وبسيط للمستخدمين، وأن حوكمة الشركات تحكم العلاقة بين قوة وسيطرة الرئيس التنفيذي وصعوبة قراءة التقارير المالية حيث أثبتت إحدى الدراسات أنه كلما أتصف الرئيسي التنفيذي بالقوة والسيطرة نتج عنه تقارير مالية تتصف بالصعوبة في القراءة وأثبتت أن الحوكمة هي التي تحكم تلك العلاقة، وأنفقت جميع الدراسات في أنها طبقت علي شركات غير مالية مسجلة في سوق الأوراق المالية سواء في الهند أو نيجيريا أو طهران أو مصر، ولاحظت الباحثة علي حد علمها ومن خلال الإطلاع علي الأبحاث الأكاديمية والتجارب البحثية ندرة الدراسات العربية التي تناولت أثر حوكمة الشركات علي مدي قابلية التقارير المالية للقراءة، ومن خلال ما سبق يمكن للباحثة أن تستنتج إحصائية وجود أثر معنوي لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة وعلي هذا يمكن صياغة الفرض الاول كالآتي:

- "يوجد أثر معنوي مباشر موجب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".
- الدراسات المحاسبية التي تناولت أثر قابلية التقارير المالية للقراءة علي تكاليف الوكالة:

هدفت دراسة (Rishabh, 2023) لبيان أثر قابلية التقارير المالية للقراءة علي تكلفة الوكالة ودور حجم الشركة في ذلك، وتم إجراء الدراسة علي الشركات الهندية المدرجة في سوق الأوراق المالية وعددها ٣٦٠ شركة في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية لقابلية التقارير المالية للقراءة وتكلفة الوكالة، وتزداد تلك العلاقة في الشركات الأكبر حجماً عن الشركات الأقل حجماً، كما هدفت دراسة (Jin et al., 2018) بالتحقق من العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتكلفة الوكالة و تم تحديد القابلية للقراءة من خلال طول ملف التقارير، حجم الملف، وتم تطبيق الدراسة علي مجموعة من الشركات الصينية المسجلة في سوق الأوراق المالية من (٢٠٠١-٢٠١٥) وتوصلت تلك الدراسة إلي أن الشركات التي تتسم بقراءة أفضل للتقارير السنوية تواجه انخفاض في تكاليف الوكالة، وتظهر هذه العلاقة بوضوح في الشركات ذات جودة التدقيق العالية سواء الخارجي أم الداخلي وتمتعها بتغطية أكبر للمحللين الماليين وأن التقارير المالية القابلة للقراءة تساعد في مراقبة السلوك الانتهازي للمديرين في الشركات وبالتالي خفض تكلفة الوكالة.

وهدف دراسة (Dalwai, 2021) ببحث العلاقة بين سهولة التقارير المالية وتكاليف الوكالة وتم تطبيقها علي الشركات المالية المسجلة في بورصة عمان في الفترة ما بين (٢٠١٤-٢٠١٨) وتم استخدام مؤشر طول التقرير السنوي Flesch ثم توصلت الدراسة الي أن سهولة القراءة تتحدد بطول الملف وأنة ليس للتقرير السنوي علاقة هامة بتكلفة الوكالة أو عوائد الأسهم أو العائد علي الأصول.

وهدف أيضاً دراسة (Tarja, 2022) لدراسة أثر قابلية التقارير السنوية للقراءة علي تكلفة الوكالة مع أخذ الرقابة الداخلية كمتغير معدل، وتم تطبيق تلك الدراسة علي عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في أندونيسيا وعددها ١٤٢ شركة. وتم استخدام تحليل الانحدار وتوصلت الدراسة لوضوح أثر قابلية التقارير المالية للقراءة علي تكاليف الوكالة وأن الرقابة الداخلية تعزز ذلك التأثير، وهدفت أيضاً دراسة (Wisdom et al., 2022) لدراسة العلاقة بين سهولة قراءة التقارير المالية وتكاليف الوكالة في البنوك النيجيرية وتم استخدام الإحصاء الوصفية وتوصلت تلك الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين قابلية قراءة التقارير المالية

وبين تكلفة الوكالة، كما هدفت دراسة (Ahmad, 2019) للتعرف علي قضية مدي قابلية التقارير المالية للقراءة ودورها في الصراع الذي يحدث بين المساهمين والإدارة، وتم تطبيق الدراسة علي ٢١ شركة غير مالية مدرجة في سوق باكستان المالي في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧) وتوصلت تلك الدراسة إلي أن الشركات التي تتصف تقاريرها المالية بزيادة قابليتها للقراءة ينخفض فيها الصراع بين المساهمين والإدارة مما يقلل من تكلفة الوكالة، وهدفت دراسة (Ali, 2021) لاختبار محددات مقروئية التقارير المالية بشكل عام والحواشي بشكل خاص وانعكاس ذلك علي تكاليف الوكالة ومعرفة الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة علي العلاقة بين محدداتها والمتمثلة في (إدارة الأرباح، والترسخ الإداري، وجودة التدقيق، حجم الشركة، الأداء) وتكلفة الوكالة باستخدام عينة من الشركات الغير مالية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) وتوصلت تلك الدراسة لوجود تأثير إيجابي معنوي لكل من إدارة الأرباح الحقيقية وأداء الشركة ووجود تأثير معنوي سلبي لكل من جودة التدقيق وحجم الشركة، وأن هناك تأثيراً سلبياً بين القابلية للقراءة وتكلفة الوكالة، وأن سهولة القراءة تتوسط العلاقة بين جودة التدقيق وحجم الشركة وأدائها من ناحية وتكلفة الوكالة من ناحية أخرى، كما هدفت دراسة (محمد، عبد الرحيم، ٢٠٢٢) لفحص واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية للقراءة وتكلفة الوكالة من جهة والأداء المالي من جهة أخرى، وتم تطبيق الدراسة علي الشركات الغير مالية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها ٩١ شركة في الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠) وتوصلت تلك الدراسة لوجود تأثير سلبي لقابلية التقارير المالية للقراءة علي تكاليف الوكالة.

وتري الباحثة من خلال عرض الدراسات السابقة اختلاف مجال تطبيق تلك الدراسات وتنوع البيئة التي أجريت فيها واختلاف الفترات الزمنية لكل دراسة، ومن ناحية أخرى أجريت غالبية الدراسات علي الشركات الغير مالية باستثناء دراسة (Dalwai, 2021) وتوصلت الغالبية العظمي من الدراسات لوجود علاقة سلبية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتكلفة الوكالة باستثناء دراسة (Dalwai, 2021) التي أثبتت إلي أن ليس للتقارير المالية علاقة بتكلفة الوكالة ودراسة (Wisdom et al., 2022) التي توصلت لوجود علاقة إيجابية بين سهولة قراءة التقارير المالية وبين تكلفة الوكالة، ليتضح أنه يمكن أن توجد علاقة محتملة لقابلية التقارير المالية للقراءة وتكلفة الوكالة لذا يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كالآتي:

- "يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لقابلية التقارير المالية للقراءة على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

- الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة:

هدفت دراسة (موساي، ٢٠٢٠) للتعرف علي الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة وذلك من خلال دورها في التأثير علي الهيكل المالي للشركات، وشملت الدراسة جميع شركات المساهمة التابعة لمجمع الفنادق في الصين الفترة ما بين (٢٠١٤-٢٠١٧) وتم استخدام المنهج التجريبي من خلال الاستبيان والاعتماد علي مؤشرات الحوكمة التي تتضمن الخمس مبادئ الخاصة بها ، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط في تحليل القوائم وتوصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين بعض من مبادئ الحوكمة والرفع المالي علي تقليل تكاليف الوكالة، كما هدفت دراسة (بن سليمان وآخرين، ٢٠٢١) لاختبار أثر حوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة، وتم إجراء الدراسة علي الشركات المقيدة في بورصة باريس المتضمنة في مؤشر (CAC40) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) وتم استخدام أسلوب البيانات الطولية (Data Panel) في تحليل البيانات وتم استخدام معدل دوران الأصول في قياس تكلفة الوكالة وشملت المتغيرات التي فسرت ميكانيزم حوكمة الشركات في تركيز الملكية، ازدواجية المدير التنفيذي، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، وتم استخدام الرفع المالي وحجم الشركة كمتغيرات ضابطة ، وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتركيز الملكية والتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة علي معدل دوران الأصول مما أدى لمساهمة حوكمة الشركات في خفض تكاليف الوكالة، ولا يوجد أثر معنوي لكل من ازدواجية المدير التنفيذي وحجم لجنة التدقيق علي تكاليف الوكالة، ويوجد تأثير إيجابي للرفع المالي علي معدل دوران الأصول، و تأثير سلبي لحجم الشركة علي معدل دوران الأصول، كما هدفت دراسة (ألباني، المبارك، ٢٠٢٢) لفحص اثر حوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة والأداء وتم تطبيق الدراسة علي الشركات الغير مالية السعودية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩) وتوصلت تلك الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة وتكاليف الوكالة

وعلاقة عكسية بين حجم المجلس والأداء وعلاقة طردية بين ملكية رئيس مجلس الإدارة وتكلفة الوكالة.

وهدفت دراسة (قلاب، مرهج، ٢٠٢٢) لتحديد أثر حوكمة الشركات علي سياسة توزيع الأرباح النقدية وغير النقدية وتكلفة الوكالة، في الشركات المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٩) وبلغ عدد الشركات ٢٤ شركة وتوصلت الدراسة لوجود أثر عكسي لحوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية وأن حوكمة الشركات لا تؤثر علي تكاليف الوكالة، وأن هناك علاقة عكسية بين الأرباح الموزعة وتكاليف الوكالة، كما هدفت دراسة (Anh et al., 2020) لاختبار أثر حوكمة الشركات متمثلة في خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية علي تكاليف الوكالة وتم تطبيق الدراسة علي ٢٨١ شركة مسجلة في بورصة هوشي في فيتنام ما بين (٢٠١٣-٢٠١٨). وتم استخدام معدل دوران الأصول كمقياس لتكاليف الوكالة وتم استخدام ثلاثة نماذج إحصائية وهم المربعات الصغرى، ونموذج التأثيرات الثابتة، و نموذج التأثيرات العشوائية وتوصلت الدراسة إلي أن آليات حوكمة الشركات تؤثر في السلوك الانتهازي للإدارة لتقليل مشاكل الوكالة مما كان له الأثر علي تخفيض تكلفة الوكالة.

كما هدفت دراسة (Song song et al., 2021) لفحص العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة والتنمية المستدامة لعينة مكونة من ٦٩٠ شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) وتوصلت الدراسة إلي أن تكاليف الوكالة تتوسط العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والتعويضات الإدارية ونسبة الدين، وسياسة توزيع الأرباح والتنمية المستدامة للشركات، وأن تقليل حجم مجلس الإدارة يمكنه أن يقلل من تكاليف الوكالة ويعزز قدرات الشركات علي تحقيق الاستدامة، وأن سياسة توزيع الأرباح تخفض من تكلفة الوكالة مما يحقق الاستدامة.

وهدفت دراسة (Crhisostomas & Aydin, 2006) لدراسة محددات تكاليف الوكالة وأثر آليات الحوكمة الداخلية عليها وتم استخدام معدل دوران الأصول ونسبة مصاريف البيع إلي إجمالي المبيعات في قياس تكلفة الوكالة ، واجريت الدراسة علي عينة

من الشركات في المملكة المتحدة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) وتوصلت إلي أن الديون المصرفية واستحقاق الديون يشكلان أهم أدوات الحوكمة، وأن الملكية الإدارية وتركيز الملكية تلعب دوراً هاماً في تخفيض تكاليف الوكالة.

وترى الباحثة من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وتكلفة الوكالة، اختلاف بيئة التطبيق لتلك الدراسات سواء الصين، باريس والمملكة المتحدة وفييتنام ودمشق، واختلاف المدة الزمنية لتلك الدراسات والأساليب الإحصائية لبعض منها، وهناك أوجه تشابه بينها، حيث تشابهت دراسة (Crhisostomas & Aydin, 2006) مع دراسة (سليمان وآخرون، ٢٠٢١) في استخدام آلية تركيز الملكية كآلية من آليات الحوكمة وتوصلت كلا الدراستين لنفس النتيجة وهي وجود أثر إيجابي لتركيز الملكية علي تخفيض تكلفة الوكالة، كما تشابهت دراسة (Song, 2021) مع دراسة (الباني، مبارك، ٢٠٢٠) في استخدام آلية حجم مجلس الإدارة ودراسة أثره علي تكاليف الوكالة وتوصلت كلتا الدراستين لنفس النتيجة وهو أن حجم مجلس الإدارة يتناسب طردياً مع تكاليف الوكالة، كما تشابهت دراسة (Anh et al., 2020) مع دراسة (Crhistoms & Aydin, 2006) في استخدام آلية هيكل الملكية وتوصلت كلتا الدراستين لنفس النتيجة وهي أن هيكل الملكية له تأثير إيجابي علي تكاليف الوكالة، وتشابهت غالبية الدراسات في استخدام معدل دوران الأصول كمؤشر لتكلفة الوكالة باستثناء دراسة (Crhisostomas & Aydin, 2006) استخدمت معدل دوران الأصول ونسبة مصاريف البيع لإجمالي المبيعات، كما أتفقت غالبية الدراسات علي ان اليات حوكمة الشركات تؤدي لتخفيض تكاليف الوكالة باستثناء دراسة (قلاب، برهج، ٢٠٢٢) توصلوا إلي أن الحوكمة ليس لها تأثير علي تكلفة الوكالة.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثة أن تستنتج وجود أثر محتمل لحوكمة الشركات علي خفض تكاليف الوكالة ومن ثم صياغة الفرض الثالث كالاتي :

- "يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية"
- الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وتكلفة الوكالة وقابلية التقارير المالية للقراءة:

لقد هدفت دراسة (Mohammad, 2021) لدراسة العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتكلفة الوكالة، والأثر المعدل لحوكمة الشركات علي تلك العلاقة وتم استخدام مؤشر الطول لقياس مدي سهولة قراءة التقارير المالية للشركة، وتم إجراء الدراسة علي عينة تتكون من ٦٩٦ شركة مسجلة في بورصة طهران من (٢٠١٢-٢٠١٧) وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها ، أن سهولة قراءة التقارير المالية تقلل من تكلفة الشركات وأن حوكمة الشركات تعمل علي تعزيز العلاقة السلبية بين سهولة قراءة التقارير المالية وتكلفة الوكالة ، ومن ثم تستنتج الباحثة احتمالية وجود أثر لحوكمة الشركات علي تكلفة الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة لذا يتم صياغة الفرض الرابع كآتي:

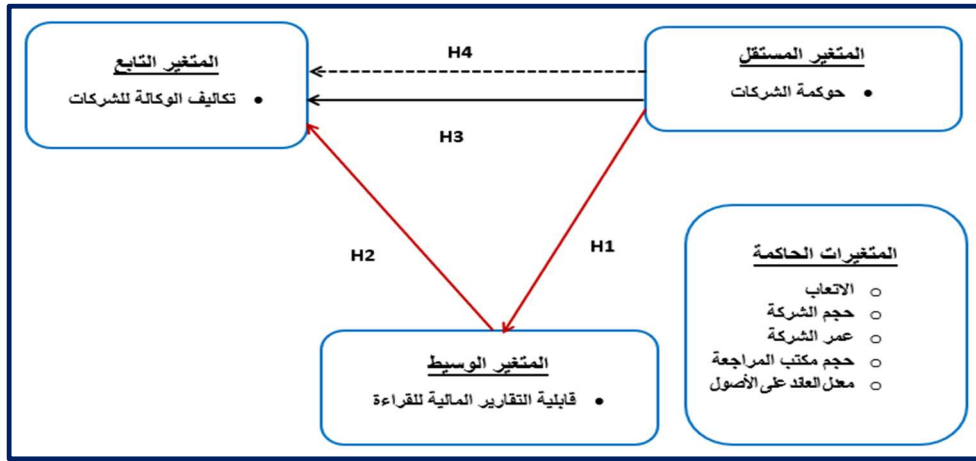
" - يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية"

ومن خلال إطلاع الباحثة علي الدراسات الأكاديمية التي تناولت متغيرات الدراسة الثلاثة ، تبين أنه لا يوجد دراسة عربية علي حد علم الباحثة تناولت العلاقة بين الثلاثة متغيرات أو الدور الذي تلعبه قابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيزالعلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة، وبالنسبة للدراسات الأجنبية توجد دراسة واحدة علي حد علم الباحثة ايضا تناولت العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وتكاليف الوكالة وأثر حوكمة الشركات علي تعزيز تلك العلاقة ، وهو ما يبين الفجوة البحثية التي سوف تعالجها الباحثة من خلال هذا البحث

ثالثاً - الدراسة التطبيقية

١- نموذج الدراسة :

الهدف من الدراسة الحالية هو دراسة اثر الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تحسين العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة بالتطبيق علي الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية ، وبذلك فإن المتغير المستقل للدراسة هو (حوكمة الشركات)، والمتغير التابع هو (تكاليف الوكالة للشركات)، والمتغير الوسيط هو (قابلية التقارير المالية للقراءة). ويوضح الشكل (١) نموذج الدراسة:



شكل (١) نموذج الدراسة

٢- مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول علي البيانات :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية الخاصة ب ١٣ قطاع ، وتم تطبيق الدراسة خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢١) وتم اختيار العينة بناء علي الشروط التالية :

ان يتم توافر التقارير المالية للشركات محل الدراسة خلال فترة اجراء الدراسة ، ولا بد من توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واستبعاد الشركات التي لا تتوفر في تقاريرها المالية البيانات التي تساعد الباحثة علي اجراء الدراسة ، ونتج عن ذلك اختيار ٥٧ شركة بواقع ١٧١ مشاهدة وتم الحصول علي البيانات من خلال الموقع الالكتروني للبورصة المصرية

<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx> و موقع معلومات مصر مباشر

www.mubasher.info و موقع الاخبار المالية والاقتصادية

[/https://sa.investing.com/news](https://sa.investing.com/news)

ويوضح الجدول التالي حجم عينة الدراسة وفقا لقطاعات الدراسة :

جدول (١)

القطاعات والشركات وعدد المشاهدات عينة الدراسة

القطاعات	عدد الشركات في كل قطاع	نسبة كل قطاع	اجمالي المشاهدات
١-اغذية ومشروبات وتبغ	5	.087	15
٢-رعاية صحية ودوية	7	.122	21
٣-سياحة وترفيهية	3	.053	9
٤-عقارات	7	.122	21
٥-خدمات مالية غير مصرفية	4	.073	12
٦-بنوك	1	.017	3
٧-موارد اساسية	6	.105	18
٨-خدمات نقل وشحن	3	.052	9
٩-ورق ومواد تعبئة وتغليف	1	.017	3
١٠-خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4	.073	12
١١-مقاولات وانشاءات هندسية	5	.087	15
١٢-منسوجات وسلع معمرة	6	.105	18
١٣-مواد بناء	5	.087	15
الاجمالي	57	%100	171

٣-فروض الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

(H1) " يوجد اثر معنوي مباشر موجب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

(H2) " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لقابلية التقارير المالية للقراءة على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

(H3) " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

(H4) " يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية"

٤-متغيرات الدراسة:**١-المتغير المستقل Independent Variable:**

حوكمة الشركات ويعبر عنها بمؤشر تتراوح قيمته بين (٠ الى ٦) كما يلي: **حجم مجلس الإدارة:** متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد اعضاء مجلس الادارة أكبر من متوسط الصناعة ويأخذ (٠) بخلاف ذلك. **استقلالية مجلس الادارة:** متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان عدد الاعضاء غير التنفيذيين أكبر من عدد الاعضاء التنفيذيين ويأخذ (٠) بخلاف ذلك. **وجود لجنة المراجعة:** متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان هناك لجنة مراجعة ويأخذ (٠) بخلاف ذلك. **استقلالية لجنة المراجعة:** يأخذ القيمة (١) إذا كان رئيس لجنة المراجعة ليس رئيساً للإدارة ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. **جودة المراجعة:** يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد الاربعة الكبار ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. **لجنة ادارة المخاطر:** يأخذ القيمة (١) إذا وجد بالشركة لجنة ادارة المخاطر ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك. وبذلك تأخذ كل شركة رقم من (٦) في كل سنة من الثلاث سنوات للدراسة وإذا حصلت الشركة على القيمة (٦) فإن هذا يدل على تطبيق آليات حوكمة قوية بها وكلما انخفض المؤشر انخفضت قوة الحوكمة.

ب- المتغير الوسيط **Mediating Variable**:

قابلية القوائم المالية للقراءة: تقوم الباحثة في هذه الدراسة بقياس ذلك المتغير من خلال استخدام مقياس تجميعي كما جاء في دراسة كلا من

(محمود ، ٢٠٢٣ ، ٢٠١٥; Mironciuc & others, 2015; & De Souza et al, 2019) حيث

يتم قياس قابلية القوائم المالية للقراءة بالمعادلة التالية:

$$- \text{FSR} = \text{fsr}_1 + \text{fst}_2 + \text{fsr}_3 + \text{fsr}_4 + \text{fsr}_5 + \text{fsr}_6 + \text{fsr}_7$$

- **حيث إن:**

- **FSR:** قابلية القوائم المالية للقراءة (Financial statements readability)

- (fsr1) ، ويعبر عن الطول الاجمالي للقوائم المالية للشركات محل الدراسة (قائمة الدخل

- قائمة المركز المالي - قائمة التغير في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية): ويتم

قياس هذا المتغير وفقا لاستخدام متغير وهمي يعبر عن متوسط طول القوائم المالية فهو

يأخذ القيمة (١) إذا كان متوسط إجمالي طول القوائم المالية (٥) صفحات أو أقل، ويأخذ

القيمة (٠.٨) إذا كان متوسط إجمالي طول القوائم المالية (٦) صفحات، والقيمة (٠.٦)

إذا كان متوسط إجمالي متوسط طول القوائم المالية (٧) صفحات، ويأخذ القيمة (٠.٤)

إذا كان متوسط إجمالي طول القوائم المالية (٨) صفحات، ويأخذ ايضا القيمة (٠.٢) إذا

كان متوسط إجمالي طول القوائم المالية (١٠) صفحات، والرقم صفر في حالة الزيادة

عن ذلك.

- (frs2) ويمثل الافصاح السردي الزائد عن اللازم ويأخذ متغير وهمي (١) في حالة

لافصاح عن المعلومات لضرورة اللازمة فقط ويأخذ صفر في حالة الافصاح عن

معلومات زائدة تكميلية او ضرورية او مفسرة

- (frs3) ويمثل الطريقة التي تم بها عرض الايضاحات المتممة ويأخذ متغير وهمي (١)

إذا كانت طريقة العرض سهلة وبسيطة ومفهومة ويأخذ صفر إذا كان غير ذلك

- (Frs4) ويعبر عن الإفصاح في الايضاحات المتممة عن الاستحقاقات الاختيارية وهم المخزون السلعي والاهلاك وبضاعة اخر المدة وهو متغير وهمي ياخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن ذلك البند والقيمة صفر في حالة عدم الإفصاح
- (Frs5) ويعبر عن الإفصاح في الايضاحات المتممة عن كيفية الربط بين القوائم المالية وهو متغير وهمي ايضا ياخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن ذلك والقيمة صفر بخلاف هذا
- (Frs6) ويمثل الإفصاح في الايضاحات المتممة عن العملات غير العادية وهو متغير وهمي ياخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن ذلك البند والقيمة صفر في حالة عدم الإفصاح
- (Frs7) ويمثل الإفصاح في الايضاحات المتممة عن كيفية قياس القيمة العادلة وهو متغير وهمي ياخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن ذلك البند والقيمة صفر في حالة عدم الإفصاح
- وتم اختيار ذلك المقياس نظرا لتوافر بياناته في الشركات محل الدراسة واتصافه بالموضوعية .

ج- المتغير التابع **Dependent Variable**: تكاليف الوكالة للشركات

- Agenc Costs**: نسبة الانتفاع من الأصول (قسمة اجمالي المبيعات على اجمالي الأصول).
- ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع والوسيط والمتغيرات الضابطة):

جدول (٢): قياس متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والتابع والوسيط والمتغيرات الضابطة)

المتغير	الرمز	طريقة القياس
المتغير المستقل		
حوكمة الشركات C.G Index	Corporate Governance	مقياس مجمع يشمل آليات حوكمة الشركات المتمثلة في: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، وجود لجنة المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، جودة المراجعة، لجنة ادارة المخاطر. وكل مؤشر منها يمثل متغير وهمي (يأخذ القيمة ١ او ٠)
المتغير الوسيط		
قابلية التقارير المالية للقراءة	Readability of Financial Reports (R. F. Reports)	$FSR = fsr1 + fst2 + fsr3 + fsr4 + fsr5 + fsr6 + fsr7$
المتغير التابع		
تكاليف الوكالة للشركات	Agency Costs (A. Cost)	نسبة الانتفاع من الأصول (قسمة اجمالي المبيعات على اجمالي الأصول) وهو مقياس عكسي لتكاليف الوكالة
المتغيرات الضابطة (الحاكمة)		
اتعاب المراجعة	Fees	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة اتعاب المراجعة
حجم الشركة	Firm Size (F. Size)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة
عمر الشركة	Firm Age (F. Age)	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات من تاريخ قيد الشركة ببورصة الاوراق المالية المصرية
حجم مكتب المراجعة	Audit Firm Size (A. F. Size)	متغير نوعي: يأخذ الرقم (١) إذا كان مكتب المراجعة للشركات من ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في مصر، ويأخذ الرقم (١) بخلاف ذلك.
معدل العائد على الأصول	ROA	صافي الربح بعد الضرائب/ متوسط الأصول

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها:

بعد تجميع البيانات لمتغيرات الدراسة ومراجعتها، تم تفرغها وترميزها باستخدام برنامج Microsoft Excel، وذلك لكي يتم معالجتها فيما بعد باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة وأهداف وفروض الدراسة، وتم الاستعانة ببرنامج (SPSS v.26) لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولتحليل العلاقة بين المتغيرات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، واستخدام نمذجة المعادلات البنائية (Structural Equation Modelling) وذلك من خلال برنامج أموس نسخة (AMOS Version 26).

وتعد النمذجة البنائية أحد الأساليب المستخدمة للتحقق من مقبولية أو منطقية أي نموذج يتضمن مجموعة من المتغيرات بينها علاقات وتأثيرات سببية يطلق عليه النموذج السببي أو البنائي، فهي تبدأ من النموذج الذي يحدد طبيعة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات التي تشرح ظاهرة ما (عامر، ٢٠١٨). وحدد (Byrne, 2013) مميزات نمذجة المعادلة البنائية التي تميزها في النقاط الآتية:

- تتطلب النمذجة البنائية منهجًا تأكيدياً وليس استكشافياً لتحليل البيانات، ويمكن أيضاً معالجة النهج الاستكشافي من خلال هذه النمذجة، كما أنها تتيح تحليل البيانات لأغراض استنتاجية، على العكس من معظم الأساليب متعددة المتغيرات الأخرى (مثل الانحدار والنموذج الخطي العام) التي تعتبر وصفية بطبيعتها.
- ان معظم الأساليب متعددة المتغيرات غير القادرة على تقييم أو تصحيح خطأ القياس، توفر النمذجة البنائية قياس الأخطاء خلال اختبارها للنموذج.
- يستند تحليل البيانات باستخدام الطرق التقليدية السابقة إلى المتغيرات الظاهرة فقط، علي عكس النمذجة البنائية تدمج بين المتغيرات الظاهرة والكامنة معاً.
- لا توجد طريقة بديلة مطبقة على نطاق واسع وسهلة لنمذجة العلاقات متعددة المتغيرات أو لتقدير التأثيرات غير المباشرة الفاصلة غير هذه النمذجة البنائية.

وللتحقق من فروض الدراسة تم اختبار مطابقة النموذج (الموضح بالشكل ١) لبيانات الدراسة، وذلك للتعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات التي بنيت عليها الفروض والمتغيرات المؤثرة عليها، ويعبر الأثر المباشر على التغير الذي يحدثه المتغير المستقل في

المتغير التابع، دون وجود وسيط يساعد في ذلك، أما التأثير غير المباشر يعبر عن التغير الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع من خلال وسيط يساعد في ذلك، وهناك أثر إجمالي يشمل كل من التأثير المباشر وغير المباشر. ويحسب معامل بيتا لكل مسار وإشارة المعامل تدل على اتجاه العلاقة (إيجابية أو سلبية)، وقيمه تدل على قوة الترابط الداخلي بين المتغيرات.

وقد تم الاعتماد على عدد من مؤشرات المطابقة وهي: قيمة "كاي تربيع"/ درجات الحرية (χ^2/df)، مؤشر حسن المطابقة (GFI)، مؤشر الملائمة المتزايد (IFI)، مؤشر المطابقة المقارن (CFI)، مؤشر المطابقة المعياري (NFI)، الجذر التقريبي لمتوسط مربع الخطأ ($RMSEA$). واستخدمت هذه المؤشرات لقياس مدى ملاءمة النماذج. أما المعايير المستخدمة لتقييم نموذج الدراسة اعتماداً على أسلوب النمذجة البنائية وطبقاً لدراسة (Bentler, 1992, pp. 34-38) فان القيم المقبولة للنموذج هي: (χ^2/df) يجب أن تكون أقل من أو تساوي (٣)، القيم المرغوب فيها لكل من (GFI , IFI , CFI , NFI) تكون أعلى من أو تساوي (٠.٩٠)، وينبغي أن تكون ($RMSEA$) أقل من أو تساوي (٠.٠٨). والنموذج الجيد هو الذي يتميز بتوفر أفضل قيم لأكثر عدد من المؤشرات الإحصائية السابقة مجتمعة ولا يتم الحكم في ضوء مؤشر واحد فقط.

٦- نتائج التحليل الإحصائي:

١- فحص البيانات Data Screening:

فحص ومعالجة القيم المفقودة Missing Values: بمراجعة البيانات، لم تجد الباحثة أي قيم مفقودة في جميع متغيرات الدراسة. **فحص ومعالجة القيم المتطرفة Outliers:** قامت الباحثة باستخدام مقياس مسافة ماهالانوبيس Mahalanobis D لتقييم القيم المتطرفة، ويمكن الحكم على المشاهدات بأنها فيما متطرفة إذا كان الاحتمال المقابل لمسافة ماهالانوبيس (P -Value) أقل من ٠.٠٥ (Hair et al., 2010). وقد تراوحت قيم مسافة ماهالانوبيس بين (٠.٥٣٠ الى ١٣.١٢٦) وتراوحت قيم الدلالة الإحصائية (P .Value) بين (٠.٠٧٠ الى

٠.٩٩٦) ويلاحظ ان جميع قيم الاحتمال المقابل لمسافة ماها لانوبيس (P-Value) أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود قيم متطرفة في بيانات متغيرات الدراسة.

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات Normal Distribution:

أشار (Stevens, 2012) الى انه في حالة العينات الكبيرة يجب الاعتماد على حساب قيم معاملات الالتواء **Skewness** والتفرطح **Kurtosis** للحكم على اعتدالية توزيع البيانات، لذلك فقد قامت الباحثة بحساب قيم الالتواء (والتي يجب ان تتراوح قيمها الحرجة بين -١.٩٦ و +١.٩٦) والتفرطح (والتي يجب أن تتراوح قيمها الحرجة بين -١.٩٦ و +١.٩٦) للمتغيرات كل على حدة، والجدول التالي يوضح قيم معاملات الالتواء والتفرطح للمتغيرات كل على حدة:

جدول (٣): التوزيع الطبيعي للمتغيرات كل على حدة

Variables	Skewness		Kurtosis		التوزيع الطبيعي
	Statistic	Z value	Statistic	Z value	Normality
C.G Index	-0.890	-4.785	2.018	5.469	لا
R. F. Reports	0.686	3.688	-0.629	-1.705	لا
A. Cost	0.441	2.371	4.205	11.396	لا
Fees	-0.396	-2.129	-0.951	-2.577	لا
F. Size	0.459	2.468	0.083	0.225	لا
F. Age	-1.590	-8.548	3.217	8.718	لا
A. F. Size	-2.181	-11.726	8.483	22.989	لا
ROA	-0.106	-0.570	-2.012	-5.453	لا

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج AMOS

ويتضح من الجدول السابق ان جميع القيم الحرجة معاملات الالتواء لا تقع في المدى (-١.٩٦ الى +١.٩٦) وجميع القيم الحرجة لقيم معاملات التفرطح لا تقع في المدى (-١.٩٦ الى +١.٩٦) مما يؤكد عد توافر افتراض التوزيع الطبيعي للمتغيرات، وتم تقييم التوزيع الطبيعي المتعدد Multivariate Normality بالاعتماد على معامل ماريدا

Marida' Multivariate، حيث بلغت قيمته (١٧.٣٢٨) وبلغت القيمة الحرجة (٨.٩٥٧) وهي قيمة لا تقع في المدى (-١.٩٦ إلى +١.٩٦) مما يؤكد عدم توافر افتراض الاعتدالية المتعددة لمتغيرات النموذج، ونظرا لعدم توافر افتراض التوزيع الطبيعي على المستوى الفردي أو على المستوى المتعدد للبيانات فإنه سيتم تقدير النموذج عبر برنامج AMOS باستخدام طريقة Bootstrapping Technique وهي تستخدم كبديل للتقديرات البارامترية في التحليل الإحصائي (Collier, 2020).

ج- اختبار التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات **Multicollinearity**:

تم الاعتماد على كل من: مؤشر عامل تضخم التباين (VIF) ومعامل توليرانس (Tolerance) في الحكم على مدى وجود التداخل الخطي المتعدد للمتغيرات، ويشير (O'brien, 2007) إلى أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للعلاقة الخطية بين متغيرين أكبر من (٥) فإن هذا يدل على أن هناك مشكلة تداخل خطي للمتغيرات، والجدول التالي يوضح اختبار التداخل الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة:

جدول (٤) اختبار التداخل الخطي المتعدد لنموذج لمتغيرات الدراسة **Model Collinearity**

Variables		معاملات التداخل الخطي المتعدد	
		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
		معامل	معامل
C.G Index	A. Cost	0.896	1.116
R. F. Reports		0.480	2.083
Fees		0.441	2.266
F. Size		0.890	1.124
F. Age		0.954	1.048
A. F. Size		0.824	1.214
ROA		0.879	1.138

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج AMOS

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (٤) عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ويؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) المحسوبة لجميع المتغيرات والتي تظهر أن جميع هذه القيم أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (٥). أما لغايات اختبار تجانس تباين معامل الخطأ (Normal error terms) فقد قامت الباحثة باستخدام اختبار **Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test** من أجل الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity** وقد دلت نتائج هذا الاختبار على أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين حيث إن (χ^2) بلغت قيمتها (٠.٣٢٠) وبلغت قيمة مستوى المعنوية (٠.٥٧٤) وبالتالي فهي قيمة غير دالة احصائياً، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية بأن تباين معامل الخطأ متجانس (Coenders & Saez, 2000).

د- مصفوفة معاملات الارتباط **Correlation Matrix**:

تم حساب مصفوفة معاملات ارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرس **Pearson Correlation Coefficient** بين متغيرات الدراسة، وفيما يلي جدول يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Variables	1	2	3	4	5	6	7	8
1 C.G Index	1.000							
2 R. F. Reports	.365**	1.000						
3 A. Cost	-.507**	-.400**	1.000					
4 Fees	-.179*	-.629**	-.393**	1.000				
5 F. Size	-.377**	-.398**	-.466**	.322**	1.000			
6 F. Age	-.041	-.072	-.039	-.127	-.229**	1.000		
7 A. F. Size	-.021	-.126	-.052	-.364**	-.137	-.047	1.000	
8 ROA	-.130	-.160*	-.313**	-.431**	-.098	-.291**	.080	1.000

*, ** تشير الى المعنوية الإحصائية للمعطيات عند مستوى ٥٪، ١٪ على التوالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق (٥) أن مصفوفة معاملات الارتباط توضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المتغيرات (المستقل والوسيط والتابع) وبعضها البعض. حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (٠.١٧٩ الى ٠.٦٢٩)، كما يلاحظ من مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة أن جميع قيم معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة اقل من (٠.٨٠) مما ما يشير بشكل مبدئي إلى عدم وجود ظاهرة الازدواج (التداخل) الخطي.

ن-توصيف البيانات:

أولاً- توصيف متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة:

جدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

Variables	N	Missing Values	Descriptive Statistics		
			Mean	Std. Deviation	
المتغير المستقل C.G Index	171	0	3.743	1.065	
المتغير الوسيط R. F. Reports	171	0	1.617	0.103	
المتغير التابع A. Cost	171	0	0.057	0.137	
المتغيرات الضابطة (الحاكمة)	Fees	171	0	5.495	0.440
	F. Size	171	0	9.076	0.704
	F. Age	171	0	1.364	0.129
	A. F. Size	171	0	0.073	0.220
ROA	171	0	0.526	0.501	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج AMOS

ويتبين من الجدول السابق ما يلي: بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (حوكمة الشركات) (٣.٧٤٣) بانحراف معياري قدره (١.٠٦٥)، وارتفاع المتوسط الحسابي دليل علي وجود تفاوت في القيم الخاصة بمؤشر حوكمة الشركات في العينة محل الدراسة وفيما يتعلق بالمتغير الوسيط (قابلية القوائم المالية للقراءة) فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (١.٦١٧) بانحراف معياري قدره (٠.١٠٣)، ويدل انخفاض المتوسط الحسابي لقابلية التقارير المالية للقراءة علي عدم وجود تفاوت كبير في مؤشر القابلية للقراءة بين شركات العينة، وبالنسبة للمتغير التابع (تكاليف الوكالة للشركات) فقد بلغ المتوسط الحسابي (٠.٠٥٧) بانحراف معياري قدره (٠.١٣٧)، ويدل انخفاض المتوسط الحسابي لتكاليف الوكالة علي عدم وجود تفاوت كبير في اعلي قيمة واقل قيمة لمشر تكاليف الوكالة لمفردات العينة .

اما بالنسبة الى المتغيرات الضابطة (اتعاب المراجعة، حجم الشركة، عمر الشركة، حجم مكتب المراجعة، معدل العائد على الأصول) فقد بلغت قيمة متوسطاتها الحسابية (٥.٤٩٥، ٩.٠٧٦، ١.٣٦٤، ٠.٠٧٣، ٠.٥٢٦) على الترتيب، وبانحرافات معيارية قدرها (٠.٤٤٠، ٠.٧٠٤، ٠.١٢٩، ٠.٢٢٠، ٠.٥٠١) على الترتيب، ومن خلال قيم المتوسطات السابقة يتبين وجود تفاوت في كلا من اتعاب المراجعة وحجم الشركات في عينة الدراسة .

ثانياً - اختبار فروض الدراسة:

للتحقق من فروض الدراسة تم اختبار نموذج الدراسة (الموضح بالشكل ١)، وقد تم اجراء التحقق من مطابقة النموذج على خطوتين، ففي الخطوة الأولى تم اختبار النموذج بدون المتغيرات الضابطة، اما في الخطوة الثانية فقد تم اختبار النموذج مع الاخذ في الاعتبار المتغيرات الضابطة، وقد تم استخدام أسلوب النمذجة البنائية Structural Equation Modeling بطريقة الاحتمال الأقصى (MLE) Maximum Likelihood Estimation، واجراء التمهيد Bootstrapping Technique ويبين الجدول رقم (٧) قيم مؤشرات حسن مطابقة Model fit statistics بيانات الدراسة للنموذج:

جدول (٧) قيم مؤشرات حسن المطابقة لنموذج الدراسة وفق النمذجة البنائية

Structural Equation Modeling

Model Fit Indices	Values for Model		Acceptance Values
	One	Two	
Chi-square (χ^2)	10.045	12.267	(χ^2/df)
Degrees of freedom (df)	1	5	
(χ^2/df)	10.045	2.453	
Goodness of Fit Index (GFI)	0.812	0.906	TLI \geq 0.90
Comparative Fit Index (CFI)	0.830	0.913	CFI \geq 0.90
Incremental Fit Index (IFI)	0.856	0.924	IFI \geq 0.90
Normed Fit Index (NFI)	0.844	0.916	NFI \geq 0.90
Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)	0.117	0.073	RMSEA \leq 0.08

ويتبين من الجدول السابق أن جميع قيم مؤشرات حسن المطابقة للنموذج الأول كانت غير مقبولة، حيث جاءت قيم مؤشرات المطابقة كما يلي ($\chi^2/df = 10.045$, $GFI = 0.812$, $IFI = 0.856$, $CFI = 0.830$, $NFI = 0.844$, $RMSEA = 0.117$) مما يدل على عدم مطابقة النموذج الأول لبيانات الدراسة. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جميع قيم مؤشرات حسن المطابقة للنموذج الثاني كانت مقبولة، حيث جاءت قيم مؤشرات المطابقة كما يلي ($\chi^2/df = 2.453$, $GFI = 0.906$, $IFI = 0.924$, $CFI = 0.913$, $NFI = 0.916$, $RMSEA = 0.073$) مما يدل على مطابقة النموذج الثاني لبيانات الدراسة، وهذا مما يعكس دقة الارتباط بين الفروض في النموذج الثاني. ويتبين مما سبق ان النموذج الثاني (وهو النموذج الذي تضمن المتغير المستقل والوسيط والتابع بالإضافة الى المتغيرات الضابطة) قد حقق مطابقة جيدة للبيانات مقارنة بالنموذج الأول (والذي تضمن المتغير المستقل والوسيط والتابع)، وبالتالي فقد تم الاعتماد على نتائج النموذج الثاني لاختبار فروض الدراسة كما يلي:

أ- اختبار صحة الفروض (H1, H2, H3):

لاختبار صحة الفروض (H1, H2, H3) تم استخراج قيم التأثيرات المباشرة بين متغيرات الدراسة المتضمنة في النموذج وفقاً لنتائج النمذجة البنائية ومطابقة نموذج الدراسة للبيانات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (8)

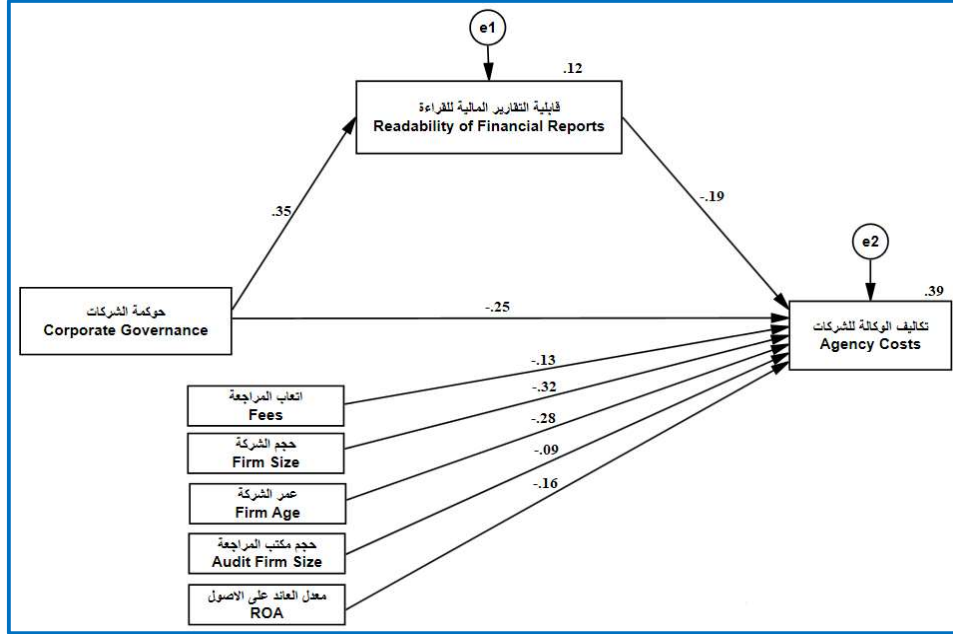
قيم التأثيرات المباشرة المعيارية للمتغيرات

Statistics	الفروض		
	H1 (تأثير الحكمة على قابلية التقارير)	H2 (تأثير قابلية التقارير على تكاليف الوكالة)	H3 (تأثير الحكمة على تكاليف الوكالة)
القيم المعيارية Standardized Estimates	0.348	-0.193	-0.253
الخطأ المعياري Std. error	0.010	0.097	0.012
Z value	3.941	-2.461	-3.078
P-value	0.000**	0.014*	0.002**
Confidence Intervals (90%)	Lower	0.185	-0.315
	Upper	0.459	-0.084
قيمة معامل التحديد R2	0.121	0.392	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج AMOS

ومن خلال نتائج قياس جودة نموذج المعادلة البنائية نلاحظ أن مستوى المطابقة ملائم بشكل كافي للحكم على جودة النموذج، وقد تم تحديد قيم التأثيرات المباشرة (المعيارية) Standardized Direct Effects ومستوى المعنوية لمتغيرات النموذج كما هو موضح بالجدول التالي:

ويوضح الشكل التالي القيم المعيارية لنموذج التأثيرات المباشرة بين المتغيرات:



شكل (٢): القيم المعيارية لنموذج التأثيرات المباشرة بين متغيرات الدراسة (المصدر:

نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج Amos)

(١) نتائج الفرض الأول (H1):

يتضح من الجدول السابق ما يلي: بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.١٢١) وهي تعني أن المتغير المستقل (حوكمة الشركات) يفسر نسبة تباين قدرها (١٢.١٠٪) في المتغير (قابلية التقارير المالية للقراءة). يؤثر متغير (حوكمة الشركات) تأثير مباشر موجب دال احصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) على المتغير (قابلية التقارير المالية للقراءة)، حيث بلغت قيمة معامل التأثير المعياري (٠.٣٤٨)، وبلغت قيمة "Z" (٣.٩٤١)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (٠.٠٠٠٠).

مما سبق يتبين تحقق صحة الفرض الأول (H1) والذي نصه " يوجد اثر معنوي مباشر موجب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

٢) نتائج الفرض الثاني (H2):

يتضح من الجدول السابق ما يلي : بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٣٩٢) وهي تعني أن كل من (حوكمة الشركات وقابلية التقارير المالية للقراءة) يفسران معاً نسبة تباين قدرها (٣٩.٢٪) في المتغير التابع (تكاليف الوكالة للشركات).

يؤثر متغير (قابلية التقارير المالية للقراءة) تأثير مباشر سالب دال احصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على المتغير التابع (تكاليف الوكالة للشركات)، حيث بلغت قيمة معامل التأثير المعياري (-٠.١٩٣)، وبلغت قيمة "Z" (-٢.٤٦١)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (٠.٠١٤).

ما سبق يتبين تحقق صحة الفرض الثاني (H2) والذي ينص علي " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لقابلية التقارير المالية للقراءة على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

٣) نتائج الفرض الثالث (H3):

يتضح من الجدول السابق ما يلي: ان قيمة معامل التحديد هي نفس القيمة السابقة (R^2) (٠.٣٩٢) وهي تؤكد علي أن كل من (حوكمة الشركات وقابلية التقارير المالية للقراءة) يفسران معاً نسبة تباين قدرها (٣٩.٢٪) في المتغير التابع (تكاليف الوكالة للشركات) و يؤثر متغير (حوكمة الشركات) تأثير مباشر سالب دال احصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) على المتغير التابع (تكاليف الوكالة للشركات)، حيث بلغت قيمة معامل التأثير المعياري (-٠.٢٥٣)، وبلغت قيمة "Z" (-٣.٠٧٨)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (٠.٠٠٢).

ما سبق يتبين تحقق صحة الفرض الثالث (H3) والذي ينص علي " يوجد اثر معنوي مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية".

ب- اختبار صحة الفرض الرابع (H4):

ينص الفرض الرابع على انه "يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم حساب القيم المعيارية للتأثيرات غير المباشرة لمتغير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٩)

القيم المعيارية للتأثيرات غير المباشرة لمتغير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية

Statistics		الفرض
		H4 (تأثير متغير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة)
القيم المعيارية للتأثير غير المباشر		-0.067
Standardized Estimates		
الخطأ المعياري		0.045
Std. error		
Z value		-2.251
P-value		0.012*
حدود الثقة (٩٥%)	Lower	-0.137
	Upper	-0.009
Confidence Intervals (90%)		

* تشير الى المعنوية الإحصائية للمعلومات عند مستوى ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات لبرنامج AMOS

ويتضح من الجدول السابق وجود تأثير غير مباشر سالب دال احصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير حوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية، حيث بلغت قيمة معامل التأثير المعياري غير المباشر (-٠.٠٦٧)، وبلغت قيمة "Z" (-٢.٢٥١)، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية (٠.٠١٢).

مما سبق يتضح تحقق صحة الفرض الرابع والذي ينص علي " يوجد اثر معنوي غير مباشر سالب ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة من خلال قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية".

رابعاً-مناقشة نتائج البحث:

اهتم البحث بدراسة الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة بالتطبيق علي الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية وذلك باستخدام النمذجة البنائية، و لقد تبين للباحثة من خلال نتائج التحليل الاحصائي للبيانات الخاصة بالشركات محل الدراسة عدة نقاط وهي:

-تمثلت الاضافة الجوهرية للبحث في اهمية الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة وهذا يتضح من مقارنة التأثير الكلي للمتغير المستقل على التابع في وجود المتغير الوسيط وفي عدم وجوده، حيث بلغت قيمة التأثير الكلي للمتغير المستقل على التابع في حالة عدم وجود المتغير الوسيط (-٠.٢٩٣) (انظر شكل 3) ، بينما بلغت قيمة التأثير الكلي للمتغير المستقل على التابع في حالة وجود المتغير الوسيط (-٠.٣٢٠)، وبالتالي فإن قيمة تأثير المتغير المستقل على التابع زادت في حالة وجود المتغير الوسيط مما يدل على أن المتغير الوسيط يدعم تأثير المتغير المستقل على التابع.

- ان الاثر المعنوي السالب لكل من حوكمة الشركات وقابلية التقارير المالية للقراءة علي تكاليف الوكالة تعني انه كلما ارتفع مؤشر الحوكمة وزادت قابلية التقارير المالية للقراءة انخفضت تكاليف الوكالة.

- يوجد تأثير ايجابي مباشر لحوكمة الشركات علي قابلية التقارير المالية للقراءة في الشركات المسجلة في بورصة الاوراق المالية المصرية ، بمقدار (0.348) وتفسر الباحثة تلك النتيجة بان هيكل الحوكمة القوي يساعد علي تحسين قابلية التقارير المالية للقراءة وارتفاع مستوي الافصاح عن المعلومات في تلك التقارير ، حيث يعد هيكل الحوكمة اداة رقابية علي المديرين يعمل علي الحد من اسلوب التلاعب والغموض في كتابة التقارير المالية وماتحتملة من معاني والفاظ ، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة كلا من (حامد، ٢٠٢٣

(Etuk&Dorothy,2023& Dewan, Muhammed ,2023;Alvaro,2021;

حيث توصلوا لوجود تأثير ايجابي لاليات حوكمة الشركات علي زيادة درجة قابلية التقارير المالية للقراءة ، نتيجة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تحتويها تلك التقارير .

- يوجد تأثير معنوي مباشر سلبي لقابلية التقارير المالية للقراءة علي تكاليف الوكالة ، بمقدار (-0.193) ، وتفسر الباحثة تلك النتيجة بما جاء في نظرية الوكالة وهو ان زيادة الافصاح النوعي للمعلومات وعرضها بشكل مبسط يؤدي لتخفيض تكاليف الوكالة ووفقا لتلك النظرية يفضل المديرين لتجنب الزيادة في تكاليف الوكالة ، قيامهم بعرض التقارير المالية بشكل مبسط وسهل القراءة وذلك لتقليل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ايضا بين الاطراف المختلفة سواء ملاك او مستثمرون او اي جهات اخري من اصحاب المصالح وتتفق تلك النتيجة مع ماتوصلت اليه دراسة كلا من (Rishabh,2023; Jin et al, 2018 & Mohammed, 2021; Tarja, 2022; Wesdom, 2022 & Ali, 2021)

- يوجد تأثير معنوي مباشر سلبي لحوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة في الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية ، بمقدار (-0.253) وتفسر الباحثة تلك النتيجة بان تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في الافصاح والشفافية وضمن الحقوق للمساهمين و رفع كفاءة تطبيق نظم الرقابة الداخلية يساهم في تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين الموكل والوكيل ويقلل من المشاكل الناتجة عن الوكالة و ذو ما يؤدي لتخفيض تلك التكاليف ، وتتفق تلك النتيجة مع ماتوصلت اليه دراسة كلا من (موساي ، ٢٠٢٢ & et al 2020 , (Anh Crhisostomas , Aydin,2006 ;

- بالنسبة للمتغيرات الضابطة تبين وجود تأثير معنوي سلبي لاتعاب المراجعة علي تكاليف الوكالة قيمته (-٠.١٣) وتفسر الباحثة تلك النتيجة بان ارتفاع اتعاب المراجعة يعطي مؤشرا علي ان الشركة من الشركات التي تهتم بعنصر المراجعة وتطبيق اليات الحوكمة حيث انها

تولي اهتماما كبيرا بهذا البند مما ينعكس بدورة علي ارتفاع معدل الانتفاع بالاصول ، وتقليل تكاليف الوكالة ، وهذا لا يتفق مع ماتوصلت اليه دراسة كلا من (عبدالرحيم & محمد، ٢٠٢٢) حيث ذكرت ان ارتفاع اتعاب المراجعة يؤثر ايجابيا علي تكاليف الوكالة حيث انه كلما زادت مهام الشركة وتوسعت انشطتها زاد التضارب بين الادارة واصحاب المصالح و كانت بحاجة لمكتب مراجعة كفاء للقيام بعملية المراجعة

– مما يجعل هناك علاقة ايجابية بين تكاليف الوكالة واتعاب المراجعة ، وايضا تبين وجود تاثير عكسي لحجم مكتب المراجعة علي تكاليف الوكالة بمقدار (-٠.٠٩) وتفسر الباحثة تلك النتيجة بان مكاتب المراجعة الكبار لديها من الخبرة والسياسات التي تمكنها من تقليل تكاليف الوكالة ، حيث ان لديها الموارد الكافية وتتبع بالخبرات اللازمة التي تمكنها من الرقابة والسيطرة علي تكاليف ومشاكل الوكالة وهو ما يتفق مع دراسة كلا من (المليجي، ٢٠١٥، Ousama, & Fatima, 2010) ، كما تبين للباحثة وجود تاثير سلبي حجم الشركة علي تكاليف الوكالة بقيمة (-0.32) وتفسر الباحثة تلك النتيجة لان الشركات الاكبر حجما تستفاد باقتصاديات الحجم الكبير وقدرتها علي جذب استثمارات كبيرة الحجم مما يخفض تكاليف الوكالة وهو ما يتفق مع دراسة كلا من Koki and Henry, 2010; Dobboussi, 2016; Man, 2021) علي، ٢٠٢٢)

– ويتعارض مع دراسة (بن سلمان واخرون، ٢٠٢١) والتي توصلت لوجود تاثير ايجابي بين حجم الشركة وتكاليف الوكالة ، وتبين ايضا وجود تاثير سلبي لعمر الشركة علي تكاليف الوكالة مقدارة (-0.29) وتتفق الباحثة مع دراسة كلا من (المليجي، ٢٠١٥ & طعيمة، ٢٠١٣) في ان طول فترة عمر الشركة وزيادة عدد سنوات تسجيلها في البورصة يكون مرتبط بتحملها مخاطر عديدة بما فيها تكاليف الوكالة وهذا يجعلها تهتم بتحسين الافصاح لتقليل التكاليف الخاصة بالرقابة وايضا تعطي صورة لحملة الاسهم لارتفاع قدرة الشركة المالية ، كما ان الشركات الاقدم تتمتع بامتلاك خبرات تساعد في تقليل تكلفة الوكالة ، كما تبين للباحثة وجود تاثير سلبي لمعدل العائد علي الاصول علي تكاليف الوكالة بقيمة (-٠.١٦) وتفسر الباحثة تلك النتيجة بان ارتفاع هذا المعدل يعطي مؤشر لارتفاع الاداء المالي للشركة نتيجة لالتزامها بسياسات ناجحة وتطبيقها لاليات الحوكمة والذي يؤثر بالسلب علي تكاليف الوكالة .

خامساً -التوصيات:

- ١- لابد من قيام الشركات باحكام الرقابة علي اعداد التقارير المالية للتأكد من سهولة قابليتها للقراءة وخلوها من الغموض والتعقيد ، مما يقلل من مشاكل الوكالة وتضارب المصالح بين الادارة والمساهمين .
- ٢- ضرورة تفعيل اليات حوكمة الشركات لضمان اعداد تقارير مالية قابلة للقراءة
- ٣- محاولة الربط بين تطبيق الحوكمة ومشاكل الوكالة كمؤشر للشركات علي نجاح اليات الحوكمة المطبقة
- ٤- لابد ان تضع الجهات التشريعية المنظمة للشركات قواعد واليات ملزمة لها تتعلق باعداد تقاريرها المالية وفقا لتلك الاليات لجعلها اكثر قابلية للقراءة
- ٥- الاهتمام بالالية الخاصة بمسائلة الادارة امام المساهمين واصحاب المصالح ، محاولة لتقليل التضارب في المصالح الذي ينتج عنه مشاكل الوكالة وغموض التقارير المالية لاغراض تخدم المصلحة الخاصة .

سادساً - مقترحات ابحاث مستقبلية :

- ١- الحوكمة الرقمية ودورها في سلامة نظام الرقابة الداخلية في الشركات
- ٢- اثر تطبيق الاطار العام للحوكمة علي الاستدامة والمسئولية الاجتماعية
- ٣- اثر تطبيق حوكمة السلوك علي جودة المراجعة الداخلية للشركات

المراجع العربية:

- البجيرى، شرين فتحي أحمد. (٢٠٢٢). دراسة تحليلية نظرية العلاقة بين الأداء المالي ودرجة تعقد التقارير المالية، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد الثالث: ٣٤٨-٤٠٥.
- الحنجلب، درويش مصطفى، الحماسي، عبدة محمد. (٢٠٣٠). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية، دراسة ميدانية علي البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، *مجلة جامعة القدس*، المجلد (٨)، العدد (١٩): ٥٧-٧٣.
- الصلاحين، عبد المجيد. (٢٠٢١). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، *مجلة الدراسات*، العدد الاقتصادي، جامعة عمار قليمي، الأغواط: ١٢ (١): ٦١٩-٦٣٩.
- المباني، سعد بن عبد المحسن ؛ مبارك، عائد بن إبراهيم. (٢٠٢٢). حوكمة الشركات وعلاقتها بتكاليف الوكالة والأداء، دليل من السوق السعودي، *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد ٨٥، العدد (١): ٦١-٨٣.
- بن سليمان، سوارية ؛ بوهالي، رتيبة؛ قدام، جمال. (٢٠٢١). تأثير الميكانيزم الداخلية لحوكمة الشركات علي تكاليف الوكالة، دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC4، *Les Cahiersdu Gread* , Vol. 37- (3): 187-215
- طعيمة، ثناء محمد إبراهيم. (٢٠١٣م). "نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، المجلد الأول، العدد الثالث: ١١٧-٢١٧٢.
- عبد الرحيم ، لارضا محمود محمد ؛ محمد، عمرو محمد خميس. (٢٠٢٢). دراسة واختبار تأثير خصائص منشاتي مراقب الحسابات وعميلة علي اتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، *المجلة العلمية للبحوث التجارية* ، العدد الرابع ٩٤-١٤٥.

- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٥). محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي : دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، *مجلة الفكر المحاسبي*، مج ١٩ ع ١ : ٢٣٦ - ١٤٩.
- حامد، أميرة حامد السيد. (٢٠٢٣). أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة وجذب الاستثمار الأجنبي. دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، المجلد ٤، العدد ٢، الجزء الثاني: ٤٣٧-٤٨٨.
- حسين، محمد سعد. (٢٠٢١). العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتعب المراجعة، دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، (٢): ٣٠٢-٣٦٧.
- زريقات، الغرابية. (٢٠١٣). تكاليف الوكالة والحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، *المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، حول (حاكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية) تجربة الأسواق الناشئة*، جامعة اليرموك بالأردن، ٢٤٧-٢٧٤.
- عامر، عبد الناصر السيد. (٢٠١٨). نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية: الأسس والتطبيقات والقضايا، ج (١). الرياض: *جامعة نايف للنشر*.
- علي ، نيفين صلاح على. (٢٠٢١). محددات قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة، وأثرها على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ، *مجلة اسكندرية للبحوث المحاسبية* ، مجلد ٥ ، العدد الاول - ٩٤٩ : ١٠١٧.
- علي، نهي محمد زكي محمد. (٢٠٢٢). العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة

- المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، العدد الأول، المجلد السادس: ١٧١-٢٣٢.
- عواد، عبد القادر؛ العمر، أصيلة؛ عوادي، مصطفى . (٢٠٢٠). استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، دراسة حالة مجمع صيدال، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد ٢٠، العدد ٢: ١٨١-٢١١.
- قلاب، فارس حلمي؛ مرهج، منذر عبد الكريم. (٢٠٢٢). حوكمة الشركات وتكلفة الوكالة وسياسة توزيع الأرباح (دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)، *مجلة جامعة حماه*، مجلد ٥، عدد ٥: ١٦٣-١٨٣.
- محمد، عمرو محمد خميس؛ عبد الرحيم، رضا محمود محمد. (٢٠٢٢). دراسة اختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة وتكاليف الوكالة والأداء المالي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، العدد الرابع: ١٠٧-١٧٢.
- محمود، حسن الشلقامي. (٢٠٢٣). تحليل آثار التكامل بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة وقابليتها للفهم على جودة التقارير المالية وأثار المتغيرات المعدلة على تلك العلاقة - دليل من البورصة المصرية *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، Volume 12, Issue 2: 268-331.
- موساوي، ياقوت. (٢٠٢٠). دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة من خلال دورها في التأثير علي الهيكل المالي - دراسة حالة مجمع الفندق السياحية، *مجلة التكامل الاقتصادي الدولية*، العدد ١٤، الجزء الأول: ١٦٥-١٨٤.

المراجع الأجنبية

- Abernathy ,J. ;Guo, F.; kubich, T. & Masla, A., (2019).Financial statement footnote readability and corporate and it outcome, Aud: ***Journal of pract and thear*** .(38)2:1-26.
- Adoseri ,M.& Melegy ,M.,(2023). Readability of annual financial reports information efficiency and stock liquidity: practical guides from the Saudi Businesses environment, ***Journal of information science letters***: Vol .12 :813-840.
- Ahmed, M. ,(2019). Readability of annual report and the agency problem of corporation in the context of Pakistan, international. ***Journal of Tax economic and management***. <http://muneeb452@yahoo.com>.
- Alvaro , M.; Francisco,J.R.&Carmen ,R.O.,(2021). Readability in management reports: extension and good governance practices ,***Revista de contabilidad Spanish accounting Review*** 24(1):19-30.
- Anh, H. N.; Duong, T. D. &Linh, H. N.,(2020). Corporate Governance and Agency Cost: Empirical Evidence from Vietnam, Risk Financial Manag. <https://doi.org/10.3390/jrfm13050103>
- Bacha, S. & Ajina, A. , (2019). CSR performance and annual report readability: evidence from France corporate Governance: ***The international Journal of Business in Society*** 20 (2): 201-215.
- Bentler, P. M., (1992). On the fit of models to covariances and methodology to the Bulletin.. ***Psychological bulletin Journal***, 112(3), 400
- Blanco, B.; Coram, P. Dhele, S.& Kent, P.,(2021). How do auditors respond to low annual report readability? ***Journal of accounting and public policy***, 40 (3), 706-769.
- Byrne, B. M, (2013). Structural equation modeling with Mplus: Basic concepts, applications, and programming, ***Routledge***.
- Chen, C.; Dean ,H.; Mehdi, K. & James, W., (2023). Annual report readability and equity mispricing, ***Journal of contemporary Accounting of Economics***, <http://doi.org/10.1016/j-cae.2023.100368>.
- Chrisostomer, F.& Aydin, O.,(2006). Agency cost and corporate governance mechanisms evidence for UK firms evidence for UK firms. <http://www.efmefm.org.2->

- Coenders, G., & Saez, M. (2000). Collinearity, heteroscedastic and outlier diagnostics in regression. Do they always offer what they claim, *New approaches in applied statistics*, 16(1), 79-94.
- Collier, J. E. (2020). Applied structural equation modeling using AMOS: Basic to advanced techniques. *Routledge*.
- Corade ,S .R.; Flarez-Parra, J.M.; Lopez-Perez, M.V.& Lopez H., (2020). Corporate Governance and disclosure of information on Corporate Social responsibility: An analysis of the top 200 universities in the *Shanghai ranking sustainability* 12 (4) 1549.
- Dalwai, T., Mohammadi, S.S., Chugh, G. & Salehi, M., (2020). Does intellectual capital and corporate governance have an impact on annual report readability? Evidence from an emerging market international *Journal of Emerging Markets*. DOI 101108/JO EM-08-2020-0965,
- Dalwai, T.; Chinansamy, G. & Mohammadi, S.J.,(2021). Annual report readability agency costs firm performance an investigation of Oman's financial sector, *Journal of accounting in Emerging economics* (2), 11: 247-277.
- Davies, P.J.,(2020). How wire card went from tech stars to bankrupt, *Well street Journal*, 2, <http://www.wsj.com/aricher/wircecard-bankruptey-scandal-missing>.
- De Souza, J. A. S.; Rissatti, J. C., Rover, S. & Borba, J. A, (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics, *Research in International Business and Finance*, 48, 59-74.
- Dewan, R.& Muhammad ,K.,(2023).Does board independand influence annual report readability, *European Accounting Review* : <http://doi.org/110.1080109638180.2023.2223590>.
- Shadily, T. & Neri, L., (2015). Corporate governance, risks discolourer practices and market liquidity comparative evidence from the UK and Italy corporate governance , *International review* 23 (4): 331-356.
- Eno ,G. U.P, Hycienthe, N.& Essien ,A. U., (2023). Corporate governance mechanism and accounting conservation of listed manufacturing companies in Nigeria, *European Journal of economic and financial report*, Vol. 7, No. 3: 54-78.
- Etuk, M.U.& Dorathy, C.A., (2023). Corporate governance Mechanisms and annual report readability of listed oil and Gas firms in Nigeria *Research Journal of management practices*, Vol., 3 Issue (1): 91-106.

- Ezate ,Amr .N.,(2019).The impact of corporate governance structure on the readability of board of directors report in Egyptian environment, *Journal of accounting research*,6(2):37-72.
- Gatot, S.; Sienny, T.& Arfian, E.Z., (2021). Annual report readability and accounting irregularities evidence from public listed companies in Indonesia, *Journal of financial reporting and accounting* , Vol. (19) 5: 793-818.
- Ginesti, G., Machioni, R. & Sonnino, G., (2018). Female board participation and annual report readability in firms with boardroom connections, *Gender in management an international Journal*, 33 (8): 296-314.
- Hair, J. F. et al., (2010). Multivariate data analysis, Pearson education, 627-87.
- Hastori,S .H.; Semble ,R. & Maulana ,T.N.,(2015).Agency costs corporate governance and ownership concentration on the case of agro industrial companies in Indonesia , *Journal of Asians social science* , Vol 11 ,No.18 :311-318.
- Henry, D.,(2010). Agency costs, ownership structure and corporate governance compliance: A private contracting perspective Pacific-Basin ,*Finance Journal* 18 (1): 24-46
- Hentati, E., & Jilani, F., (2013). The determinate of non audit fees in French firms management, *science letters*, 3 (6): 1773-1782.
- Hosna, G.S.; Fatemeh, S. & Roya, d. , (2021). Corporate Governance role in readability of board of directors, *Journal of Investment Knowledge*, Vol. (10) ISS, 39: 40-73.
- Hussein,H.I.; Shamsudin ,M.F.;Ali.A.,Sagilan ; Rahman ,N.A.& Ani N.S. (2015).Agency problems and it's impact and relevance on firms borrowings in review of business *Economics research*, Vol .4,No,3:272-287
- Jim, h; Xue, L.& Huayang,(2018). Annual report readability and corporate agency costs china, *Journal of accounting research*, Vol. 11, Iss 3: 187-212.
- Kouki, M., and Dabboussi, M, (2016). Does management entrenchment explain agency costs of equity: evidence from French firms, *Corporate Board: role, duties and composition* 12 (3): 51-60.

- Li,S.(2020).A review of the relationship between agency cost and corporate investment efficiency, *American Journal of Industrial Businesses & Management* ,Vol.(10) No(4) 734-748.
- Li,S.; Grace, J.& Wroy, B.,(2022).CEO power and annual report reading difficulty , *journal of contemporary accounting & Economics*,vol 18, ISS(2):55-111.
- Mahdi, S.; Mohammad, S.A.; Zakiyah, S.& Ehsan, K. (2021). The relationship between corporate governance characteristics and agency costs, 26 rad Ekonfek agency costs, *Ri J*, Vol. 39, No. (1), 199-220.
- Man, Y. (2021).Earnings management and agency costs: Is China different?. *Journal of Corporate Accounting & Finance*. 32 (1): 13-30.
- Mironiuc & Marilena , (2015) , " The Relevance of Financial Reporting n the Performance of Quated Romanian Companies in the Cntextual Adopting IFRS " , *Proceeding Economic and Finance* , Vol. 20 , No. 2
- Mohammed, N.; Kaveh, A.; Ebraheim, A. & Iman, D. ,(2021). Modeling the moderating role of corporate governance in the relationship between financial reporting readability and agency cost,*Journal of financial management strategy* ,Vol. 9, No. 33: 201-223.
- Ngyen,P.T.T.& Kimura (2018). Readability of annual reports evidence from foreign firms in the united states stock Exchange available: www.semmanticsschlu.org.
- Noh ,M., (2021).Culture and annual report readability ,*Int Journal Information Manage* ,(29) 4:583-602.
- Obrien, R. M., (2007). A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors, *Quality & quantity*, 41(5), 673-690.
- OECD, (2023). Corporate governance, <http://www.Oecd.org/corporate>.
- Ousama,A.A. and Fatima,A.H., (2010)."Factors Influencing Voluntary Disclosure :empirical evidence From Shariah approved Companies ",*Malaysian Journal Review*,9(1):85-103
- Panda .B; and Leepra ,N.M.,(2017). Agency theory: Review of theory and evidence on problem and perspectives Governance, *Indian Journal of Corporate Governance*, Vol.10,N (1):74-95.
- Rishabh, G.; Sati, G.,& Farah. H.,(2023).Annual report readability and agency cost :The influence of firm size. <http://doi.org/110:1177>.
- Rjiba, H., Saadi, S.; Boubaker, S. & Ding, X.S., (2021). Annual report readability and the cost of equity capital, *Journal of Corporate finance*, 67: 1019-1038.

- Roiston, T.A. and Harymovan, I., (2020). Firm size firm age and the readability of the MD & A report, *International Journal of Innovation Creativity and Chang*, 12 (2): 135-149.
- Shayan, F.; Arezoo, Z. S.& Saeed , S.,(2020).The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Readability of Audit Report, *Journal of Accounting Advances*, (2020) 12(1): 231-268
- Song Song, L.; Danguan, G. & Xiafeng ,H. ,(2021). Corporate governance agency cost & corporate sustainable development. Auditing effect analysis. <http://doi.org/10.1155/2021/5558/75>.
- Stevens, James P. 2012. Applied Multivariate Statistics for the Social Sciences. Fifth Edit. New York: **Routledge**.
- Tarjo, T., (2022). The impact of annual report readability on agency costs ,International control as moderating variable, *Journal of Accounting, Business and Management (JABM)* Vol. 29, No. (1): 34-65.
- Tong, T.; Chen, X.; Singh, T. & Li, B., (2022). Corporate governance and the outward foreign direct investment firm level evidence from china, *Economic Analysis and Policy*, 26: 962-980.
- Vismaya, G.& Lakshmi, P., (2023). Annual report readability and stock return synchronicity: Evidence from India, *Economic & Finance*, V. 11, Issue (1): 1-22.
- Wisdom, O.; Oluwatohi, S.R.& Victor ,O., (2022). Annual report readability and agency cost in Nigeria, *Economic insigntr Journal*, Vol. 5, 67-77.
- Xu, Q., Fernando, G. & Tom, K. (2018). Executive age and the readability of financial reports, *Advances in accounting*, 43, 70-81.